الدلالة المحورية للحرف (من) عند سيبويه

إبراهيم بن مسعود الفيافي

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبدالعزيز

جدة - المملكة العربية السعودية

مستخلص. حرف الجر (من) أصل حروف الإضافة كما ذكر ابن السراج، فهي حرة بالتقديم لكثرة دورانها في الكلام، وسعة تصرفها ومعانيها كما قال ابن يعيش. واتسع النحويون وغيرهم من علماء الأصول والفقهاء والمفسرين في معانيها حتى ربت عن خمسة عشر معنى. وبالرجوع إلى أول نص ذكر معانيها، وهو لسيبويه رحمه الله نراه قد ذكر لها ثلاثة معان فقط (ابتداء الغاية والتبويض والتوكيد) وجعلها كلها معان محورية لـ (من) كل معنى أصل قائم برأسه، لا يتداخل مع غيره، فهو من قبيل (المشترك اللفظي)، ولم يوافق في ذلك إلا ابن جني. أما بقية النحاة فقد جعلوا لها معنى واحدا فقط (ابتداء الغاية) ترجع إليه بقية المعاني، وتعسفوا في كثير من التخرجات والتأويلات لإثبات ذلك الأصل. وقد وقفنا عند نص سيبويه رحمه الله تحليلا وفرزا لأمثلته، ثم عارضناه بأقوال أئمة النحو لأنهم يمثلون الجانب المعياري، وبأقوال علماء الأصول والفقه والمفسرين لأنهم يمثلون الجانب التطبيقي؛ قصد الوصول إلى مذاهبهم فيما ينبغي أن يكون من تلك المعاني الكثيرة معنى محوريا. وقد لاحظنا أن سيبويه رحمه الله في كتابه لم يتعامل مع الحرف (من) عند معالجته كتعامله مع بقية حروف الجر عند تناولها، من جعله لتلك الحروف معنى محوريا واحدا، وما خرج من ذلك فهو توسع عائد إلى ذلك المعنى المحوري الذي قرره. وكأن سيبويه رحمه الله يرى أن لـ (من) مزية وخصوصية لا يشركه فيها غيره من الحروف؛ فكثرة دورانه في كتاب الله وفي كلامهم، واتساع تصرفه جعلت له تلك الخصوصية والاستثناء. وهذا ما لمح ابن جني؛ ولذا نراه يميل إلى أنها في دلالة (التبويض) قد تنتمص قميص الاسمية في بعض استعمالاتها. كما يؤيد لمح الاسمية فيها صحة مجيء (بعض) وهي اسم بدلا عنها، وإلا كيف يعاقب الاسم الحرف أو يرادفه؟ إذ الترادف لا يكون بين مختلفي الجنس. وقريب منه إذا حسن أن يقع موقعها (الذي) وذاك إذا جاءت لبيان الجنس. وما سبق يقوي جعل (التبويض) معنى محوريا غير مندرج في ابتداء الغاية، فهو من قبيل المشترك اللفظي، فهذا منطوق نص سيبويه رحمه الله، فـ (من) بهذا المعنى أخذت خصوصية امتازت بها عن بقية المعاني، وجعلنا الاسمية حاضرة في بعض تصرفاتها في السياق يخلصنا من تأويلات النحاة وتخرجاتهم البعيدة عن روح اللغة، وعلى وجه الخصوص ما جاء من تأويلاتهم وتخرجاتهم لأي

من الذكر الحكيم جاءت كأنها ناقصة المسند إليه كقوله تعالى: (مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) وقوله تعالى: (وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ) وقوله تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ) وأمثله في القرآن الكريم وكلامهم كثيرة. واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مبحثين، الأول: طرائق النحويين في معالجة معاني حروف الجر. والثاني: الدلالة المحورية للحرف (من). وهما مسبقان بتمهيد، متبوعان بخاتمه.

تمهيد

يحد الحرف بأنه كلمة تدل على معنى في غيرها فقط، ويشرح ابن الحاجب هذا بقوله: (معنى قولهم: في غيره، أي أن المعنى الذي دل عليه الحرف يتعلق بمتعلق لابد من ذكره من حيث الوضع، بخلاف الاسم والفعل؛ لأنهما يدلان على المعنى من غير أن يتوقف معناه على متعلق من حيث الوضع) ^(١)

ويفهم من هذا أن للحرف وظيفة دلالية، هي إظهار معنى في غيره، فالمعاني الكامنة في الأفعال إنما يثيرها ويظهرها حروف الجر، وذلك أنك إذا قلت: خرجت فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت خرجت من الدار، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت خرجت على الدابة، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت خرجت عن الدار، وإن أردت الصحبة قلت خرجت بسلاحي فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل ألا يتعدى إلا بحرف واحد. ^(٢)

يقول أبو البقاء الكفوي في كلياته: (الفعل المتعدي بالحروف المتعددة لابد من أن يكون له مع كل

حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف. فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق نحو رغبت فيه وعنه، وعدلت إليه وعنه، وملت إليه وعنه، وسعيت إليه وبه. وإن تقارب معاني الأدوات عسر الفرق، نحو قصدت إليه وله، وهديت إلى كذا ولكذا. فالنحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر. أما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، وهذه طريقة إمام الصناعة: سيبويه ^(٣)

فالأصل أن يوضع لكل حرف من الحروف معنى لا يشركه فيه غيره، وقد يتوسع فيه، فيجعل له أكثر من معنى خلافا للأصل. وهذا مدار الخلاف عند النحاة. وإذا طالعنا كتب ما سطره النحويون في مصنفاتهم وجدناهم قد جعلوا لحرف واحد أكثر من معنى، وأكثرهم على أن واحدا من تلك المعاني أصل في ذلك الحرف، إما بقية المعاني فهي فرع من ذلك المعنى. فهم يرون أن للحرف دلالة أصلية ودلالة فرعية. وفي المقابل نجد منهم طائفة ترى التنوع في

(١) (الإيضاح في شرح المفصل ١٣٧/٢)

(٢) (انظر الأشباه والنظائر ٩٩/٦)

(٣) (الكليات ١٠٠٢)

أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل في (ولأصلبنكم في جذوع النخل) إن في ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم شربن في قوله: شربن بماء البحر، معنى: روين، وأحسن في (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي) معنى: لطف وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً).^(٤)

ويلخصه المرادي بقوله: (ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف. وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ).^(٥) وهذا يحتاج إلى بيان وتفصيل كما يلي:

المبحث الأول: طرائق النحويين في معالجة معاني حروف الجر

الوجه الأول: التوسع في الحرف. وذلك بطريقتين،

التأويل والنيابة

الطريق الأول: التأويل: ويقتضي أن يحتال على

معاني الحروف، وتعتبر دلالة الحرف على تلك المعاني كلها دلالة أصلية، ولم يقوموا بتحديد المعنى الأصلي للحرف الواحد.

فذهب الجمهور من نحويي البصرة على المشهور أن الأصل أن يجعل للحرف معنى واحد، فلا ينوب حرف جر عن آخر، شأنه شأن بقية ألفاظ العربية، كما فعل في الأسماء والأفعال، وما توسع فيه من المعاني راجع لذلك المعنى الأصلي، كما قال سيبويه عند معالجة الباء: (وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربت بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله).^(١)

وقال المرادي بعد ذكر معنى الإلحاق: (قيل: وهو معنى لا يفارقها)^(٢)

وعن (من) يقول التفزازي: (تكون للتبيين، أو التبويض، أو غيرهما، والمحققون على أن أصلها ابتداء الغاية، والبواقي راجعة إليها)^(٣)

ولما كان لكل حرف من حروف الجر معنى أصيل خاص به، تتبعه معان أخرى، وقف النحويون أمام ذلك على وجهين. فمنهم من توسع في الحرف ومنهم من توسع في الفعل، كما نبين.

وهذا ما يبينه ابن هشام بقوله: (مذهب البصريين أن

(١) (الكتاب ٢١٧/٤)

(٢) (الجنى الداني ٣٧)

(٣) (شرح التلويح على التوضيح ٢٢٠/١)

(٤) (مغني اللبيب ١١١/١)

(٥) (الجنى الداني ٤٦)

المعاني الزائدة بإرجاعها إلى المعنى الأصلي. وذلك لاعتبار أن لكل حرف معنى رئيساً حقيقياً، ومعانٍ أخرى فرعية على سبيل المجاز، يكمن وراءها أغراض بلاغية وأسرار دلالية، تفرضها خصوصية كل حرف من الحروف، وفي هذا يقول ابن السراج: (فإن كان سمع ممن ترضى عربيته، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهبا، ونحا نحوه من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه).^(١)

فهو يرى أن ما ظاهره المخالفة في استعمال حروف الجر، ووضع بعضها مكان بعض مخالفة بقصد، لقصد في نفس المتكلم، وليست من باب النيابة في تلك الحروف.

ونلاحظ أن هؤلاء النحاة يذهبون إلى أن لكل حرف معنى مستقلاً دفعا للاشتراك. وما ألحق به من معانٍ فذاك على سبيل المجاز توسعا، وينبغي أن يدرك ويصحب المعنى الأصلي في كل تلك المعاني الفرعية، وإن كان على تأويل بعيد، كما قال المرادي: (التحقيق أن معنى اللام، في الأصل، هو الاختصاص. وهو معنى لا يفارقها، وقد يصحبه معانٍ أخرى. وإذا تؤولت سائر المعاني المذكورة وجدت راجعة إلى الاختصاص. وأنواع الاختصاص متعددة؛ ألا ترى أن من معانيها المشهورة التعليل، قال بعضهم: وهو راجع إلى معنى الاختصاص،

لأنك إذا قلت: جئتكم للإكرام، دلت اللام على أن مجيئكم مختص بالإكرام. إذ كان الإكرام سببه، دون غيره. فتأمل ذلك. والله أعلم).^(٢)

لذا فالاختصاص معنى عام لجميع مواد استعمال اللام، وبأي معنى استعملت لا تخلو منه.^(٣)

ويقول المالقي: (وهذا المعنى - يعني الإلصاق - في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها، حتى أن بعض النحويين قد ردوا أكثر معاني الباء إليه، وإن كان على بعد، والصحيح التنوع كما ذكر ويذكر).^(٤) وممن سار على هذا النهج الفخر الرازي عند حديثه عن (من) قال: (المشهور أن لفظة (من) ترد لابتداء الغاية كقولك سرت من الدار إلى السوق وللتبعض كقولك باب من حديد وللتبيين كقوله تعالى (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) وقد تجئ صلة في الكلام كقولك ما جاءني من رجل والحق عندي أنه للتمييز فقولك سرت من الدار إلى السوق ميزت مبدأ السير عن غيره وقولك باب من حديد ميزت الشيء الذي يكون منه الباب عن غيره وقوله عز وجل: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) ميزت الرجس الذي يجب اجتنابه عن غيره وكذلك قولك ما جاءني من أحد ميزت الذي نفيت عنه المجيء)^(٥)

وعن (من) قال التفزازي: (تكون للتبيين، أو

(٢) (الجنى الداني ١٠٩)

(٣) (البحر المحيط في أصول الفقه ٢٧١/٢)

(٤) (رصف المباني ١٤٣)

(٥) (المحصول ٣٧٧/١)

(١) (الأصول ٥٦/١)

أنا إليك، أي: إنما أنت غايتي ... فهذا أمر (إلى) وأصله وإن اتسعت (٣).

وهذا شأن سيبويه رحمه الله كلما عرض عليه شيء من هذا، يأخذه بحسن التأويل، ويحتال على للمعنى لإرجاعه إلى أصله الذي قرره.

وربما بدأ بذكر المعنى الأصلي الحقيقي للحرف، ثم يورد من الأمثلة ما يبدو فيها الحرف كأنه قد جاوز هذا المعنى الأصلي، ثم يردّها كلها إلى ذلك المعنى الذي قدم به، ومن أمثلة ذلك قوله عند حديثه عن (على): (أما على فاستعلاء الشيء؛ تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه. ويكون أن يطوي أيضا مستعليا كقولك: مر الماء عليه؛ وأمررت يدي عليه. وأما مررت على فلان فجرى هذا كالمثل. وعلينا أمير كذلك. وعليه مال أيضا؛ وهذا لأنه شيء اعتلاه ويكون: مررت عليه، أن يريد مروره على مكانه؛ ولكنه اتسع. وتقول: عليه مال؛ وهذا كالمثل؛ كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه؛ فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل (٤).

وهذا مذهبه رحمه الله في عموم كتابه، ولم يخرج عنه إلا عند معالجته للحرف (من)، لخصيصة لمحها فيه وماز بها عن غيره من حروف الجر، فنراه يقول: (وَأَمَّا مَنْ فَتَكُونُ لَابْتِدَاءَ الْغَايَةِ فِي الْأَمَاكِنِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَنْ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا إِلَى مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا.

التبعية، أو غيرهما، والمحققون على أن أصلها ابتداء الغاية، والبواقي راجعة إليها (١).

ومثله قول المرادي بأنه قول الجمهور، قال بعد ذكر معاني (من): (ولم يثبت أكثر النحويين ل من جميع هذه المعاني. وتأولوا كثيرا من ذلك على التضمين، أو غيره. وقد ذهب المبرد، وابن السراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذاق، والسهيلي، إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أن التبعية من أشهر معانيها، وهو راجع إلى ابتداء الغاية. فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه، فانفصل. فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية. وإلى هذا ذهب الزمخشري؛ قال في مفصله ف من لابتداء الغاية، كقولك: سرت من البصرة. وكونها مبعضة في نحو: أخذت من الدراهم، ومبينة في نحو (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)، ومزيدة في نحو: ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا (٢).

وإذا عدنا إلى سيبويه وجدناه ينزع إلى القول بأن لكل حرف معنى خاصا به، ولكنه يجوز أن يخرج عن هذا المعنى توسعا، فيحتال على تلك المعاني بالتأويل لردّها إلى المعنى الأول الأصلي، فعند حديثه عن (إلى) يقول: (أما إلى فمنتهى لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا ... ويقول الرجل: إنما

(٣) (الكتاب ٢٣١/٤)

(٤) (الكتاب ٢٢٤/٤)

(١) (شرح التلويح على التوضيح ٢٠١٤/١)

(٢) (الجنى الداني ٣١٥)

وتقول إذا كتبت كتابا: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها. وتكون أيضا للتبويض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه. وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها تؤكد بمنزلة ما، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد. ولو أخرجت من كان الكلام حسنا، ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبويض، فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس. وكذلك: ويحه من رجل، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال. وكذلك: لي ملؤه من عسل، وكذلك: هو أفضل من زيد، إنما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم. وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شر من زيد، وكذلك إذا قال: أخزى الله الكاذب مني ومنك. إلا أن هذا وأفضل منك لا يستغني عن من فيهما، لأنها توصل الأمر إلى ما بعدها^(١)

فجعل معانيها الثلاثة كلها أصلية. فالتأويل توسع منه في الحرف، وقد توسع كذلك في الفعل بالتضمين كما سيأتي قريبا. وإنما قلت هذا خلاف مذهبه وطريقته - أعني جعله ل (من) أكثر من معنى، كل معنى قائم برأسه - لأنه نزر يسير، ولهذا نرى المبرد رحمه الله يخالفه ويرد معنى التبويض في (من) الذي قال به سيبويه إلى ابتداء الغاية، جاء في

المقتضب: (ومنها (من) وأصلها ابتداء الغاية نحو سرت من مكة إلى المدينة وفي الكتاب من فلان إلى فلان فمعناه أن ابتداءه من فلان ومحلّه فلان وكونها في التبويض راجع إلى هذا وذاك أنك تقول أخذت مال زيد فإذا أردت البعض قلت أخذت من ماله فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية وقولك زيد أفضل من عمرو إنما جعلت غاية تفضيله عمرا فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه^(٢)).

فأنت ترى كيف أرجع المبرد معنى التبويض إلى معنى الابتداء بالتأويل، مصرحا به هنا، وإن كان في موطن آخر قد ذكر معانيها ولم يحدد الأصل. وقد قال بما يشعر بالتناوب خلافا لطريقته، وذاك قوله: (تدخل الإضافة بعضها على بعض فمن ذلك قوله عز وجل {يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ} أي بأمر الله وقال {وَأَصْلَبَنَّاكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} أي على وقال {أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ} أي يستمعون عليه^(٣))

وهذا الباب خفي يحتاج فيه إلى الدربة كما قال ابن جني: (هذا باب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه^(٤))

ويقول المالقي: (وكثيرا ما تقرب التي للتبويض من التي لبيان الجنس، حتى لا يفرق بينهما إلا بمعنى خفي^(٥))

وإنما نُسب هذا المذهب إلى البصريين عند أكثر

(٢) (المقتضب ٤٤/١)

(٣) (المقتضب ٣١٩/٢)

(٤) (الخصائص ٣٠٦/٢)

(٥) (رصف المباني ٣٢٣)

(١) (الكتاب ٢٣٠-٢٣١)

موقع بعضها الآخر. والقول بالنيابة يقتضي أن العرب وضعت لحرف أكثر من معنى على سبيل الحقيقة، وهو ما يسمى بالمشتراك اللفظي، ووضعت لآخر مثل ذلك، فتداخلت بعض معاني الأول مع الآخر، فوقع بعضها موقع بعض فحدث الترادف، أي حرفان يؤديان معنى واحد. وهذا الاشتراك عند جمهور نحاة البصرة يقع خلاف الأصل؛ شذوذاً أو لغفلة من الواضع، ورغم هذا فهو ممكن الوقوع على قلته؛ فالمعاني غير متناهية، والألفاظ متناهية؛ لأنها صيغت من الحروف والحروف متناهية، وما صيغ من متناه فهو متناه.

ولا يسار إلى هذا عند المحققين إلا إذا تعذر التأويل والتضمنين؛ لأن الكلمات المشتركة بالاستقراء أقل من المفردة. ومتى دار الاحتمال بين الانفراد والاشتراك رجح الحمل على الانفراد..

فتحقيق الاشتراك سبيل إلى تحقيق الترادف، وكلاهما خلاف الأصل. لذا نرى أصحاب هذا المذهب ينعوتون ما جاء منه بالشذوذ، وربما احتالوا عليه بالتأويل أو التضمنين وإن كانا بعيدين.

وأشهر حروف الجر التي دار حولها القول:

أ- حرف (الباء) وتنب عن:

معنى "في" الظرفية، نحو قوله تعالى: (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ) أي: في بدر.

معنى "على" الاستعلائية، نحو قوله تعالى: (وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ) أي: إذا مروا عليهم.

معنى "من" التبعية، مثل قوله تعالى: (عَيْنًا

النحاة لكثرة دورانه وتقديمه على غيره، فلا يسار عندهم إلى التضمنين أو النيابة إلا إذا تعذر التأويل. وهذا لا يعني أن قول الكوفيين بالنيابة المنسوبة إليهم طريقة لا يفارقونها. فلا يؤخذ هذا على إطلاقه كما شاع، بل تجد منهم من نزع منزع البصريين، فهذا الفراء رحمه الله يأخذ بالتأويل، فمن قوله: (وقوله: (أَوْ تَرَقَّى فِي السَّمَاءِ))، المعنى: إلى السماء. غير أن جوازه أنهم قالوا: أو تضع سلماً فترقى عليه إلى السماء، فذهبت (في) إلى السلم).^(١) فهذا تأويل من غير شك.

الطريق الثاني: النيابة

مسألة النيابة في حروف الجر أخذت حيزاً ليس بالقليل في كتب النحاة والبيانين والأصوليين والمفسرين قديمهم وحديثهم. وتباينت أقوالهم، فمنهم من أنكر وقوعها على الحقيقة وحمل ما جاء منها على التأويل أو التضمنين أو الشذوذ. ومنهم من جوزها دون قيد، ومنهم من توسط فجوزها بقيد. ونسب إلى البصريين عدم التجويز، ونسب تجويزها دون قيد إلى الكوفيين. هذا ما شاع بين أكثر الدارسين، والصواب في هذا غير ما ذكر. ونسبة الأقوال على الإطلاق هكذا لا تصح، وهذا ما سنحرره.

ونقصد بالنيابة هنا صحة وقوع بعض حروف الجر

(١) (معاني القرآن ١٣١/٢)

يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) أي: يشرب منها.

ب- حرف (اللام) وينوب عن:

معنى "على" الاستعلاء، نحو قوله: (وَإِذَا مَسَّ
الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ) أي: على جنبه.
معنى "في" الظرفية، نحو قوله تعالى: (وَنَضَعُ
الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) أي: في يوم القيامة.
معنى "عن"، نحو قوله تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا
لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ) أي: عن
الذين آمنوا.

معنى "إلى"، نحو قوله: (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا
لَهُ) أي: فاستمعوا إليه.

ج- الحرف (في) تنوب عن:

معنى "على" الاستعلانية أو الفوقية. نحو قوله
تعالى: (وَلَأَصْلَبَنَكُمُ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ) أي: على جزوع
النخل. معنى "إلى" نحو قوله تعالى: (فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ
فِي أَفْوَاهِهِمْ) أي: إلى أفواههم.

د- الحرف (عن) تنوب عن:

معنى "على" مثل قوله تعالى: (وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا
يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ) أي: يبخل على نفسه.
معنى "من" نحو قوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ
عَنْ عِبَادِهِ) أي: من عباده.
معنى "الباء" نحو قوله: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى) أي:
ما ينطق بالهوى..

هـ - الحرف (من) تنوب عن:

معنى "في" الظرفية نحو قوله تعالى: (أَرُونِي مَاذَا
خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ) أي: في الأرض.
معنى "على" نحو قوله: (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ) أي:

على القوم.

معنى "الباء" نحو قوله: (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ)
أي: بطرف خفي.

معنى "اللام" نحو قوله: (مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى
بَنِي إِسْرَائِيلَ) أي: لأجل ذلك.

معنى "عن" للمجاوزة نحو قوله: (قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ
مِنْ هَذَا) أي: عن هذا.

و- الحرف (على) وتنوب عن معاني:

معنى "اللام" التعليلية. نحو قوله: (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى
مَا هَذَاكُمْ) أي: لهدايتكم.

معنى "في" الظرفية. نحو قوله تعالى: (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ
عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ) أي: دخل المدينة في حين غفلة.

معنى "من" نحو قوله تعالى: (الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى
النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) أي: إذا اكتالوا من الناس يستوفون.

وعند سيبويه ما يشعر بهذا، ولكنه نزر يسير، ويمكن
أن يحمل على التأويل أو التضمن كما هو مذهبه
في الكتاب، كما سبق آنفا في الكلام عن التأويل
وكما سيأتي من قول في التضمن. ومن ذاك قوله:
(وأما عن فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن
جوع، جعل الجوع منصرفا تاركا له قد جاوزه. وقال:
قد سقاه عن العيمة... وقد تقع من موقعها أيضا،
تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من
العيمة) ^(١)

وإذا ما نظرنا إلى عموم مذهبه وأكثر أقواله عند
مرور ما يشعر بتعدد المعنى نراه يقدم التأويل
والتضمن، ويرد بحسن الصنعة المعاني الكثيرة إلى

(١) (الكتاب ٢٢٧/٤)

في الشيء وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله: (شربن بماء البحر ...) معنى روين. وأحسن في { وَقَدْ أَحْسَنَ بِي } معنى لطف. وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفاً (٤)

وأصرح من هذا ما قال به أبو حيان، قال: (وقيل: إلى بمعنى الباء، لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وهذا ضعيف، إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه، والخليل، وتقرير هذا في النحو) (٥)

قلت ليس الأمر كما ذكره من نسبة النيابة للكوفيين دون غيرهم، فهذا الخليل رحمه الله يثبتها كما جاء في كتاب العين، قال: (فثر: الفاثور عند العامة الطست خان، وأهل الشام يتخذون خوانا من رخام يسمونها الفاثور، قال: (والأكل في الفاثور بالظواهر) وقوله: في الفاثور، أي على الفاثور، كما قال تعالى: (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) ، أي على جذوع النخل). (٦)

وفي الصحاح أن يونس يرى جواز النيابة، جاء فيه: (وزعم يونس أن العرب تقول: نزلت في أبيك،

معنى واحد، فالمعنى الأصلي مصطحب مع كل معنى فرعي، يدرك بالتأمل والدربة. فكل حرف عنده له معنى لا يفارقه.

أما ما نسب إلى البصريين من إنكارهم للنيابة مطلقاً فالنتبع لأقوالهم يبطل هذا القول ويرده. وإنما منشأ هذه الأقوال ما تناقله الدارسون في كتبهم دون تمحيص. ومن ذاك ما قال به المرادي بعد ذكر معاني (عن)، وفيه: (واعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون، ومن وافقهم). (١)

وقول أبي حيان: (وأجاز ذلك هشام، وذهب الكوفيون، والقتبي وتبعهم ابن مالك إلى أن (إلى) تكون بمعنى (من)) (٢).

وقوله: («الذين إذا اکتالوا على الناس» أي من الناس، وبمعنى الباء كقوله تعالى: «حقيق علي أن لا أقول» أي بآلا أقول، وزعم الكوفيون والقتبي أنها تكون بمعنى اللام). (٣)

وقال ابن هشام: (مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ} إن في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال

(٤) (مغني اللبيب ١٥١)
(٥) (البحر المحيط ١١٣/١)
(٦) (معجم العين مادة فثر)

(١) (الجنى الداني ٢٤٨)
(٢) (ارتشاف الضرب ٧٣١/٤)
(٣) (ارتشاف الضرب ٧٣٤/٤)

يريدون عليه. وربما استعمل بمعنى الباء (١).

وسبق قال سيبويه في الكتاب: (وأما عن فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه. وقال: قد سقاه عن العيمة... وقد تقع من موقعها أيضاً، تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة) (٢)

و قال الأخفش: (وتكون "إلى" في موضع "مع" نحو { مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ } كما كانت "من" في معنى (على) في قوله { وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ } أي: على القوم، وكما كانت الباء في معنى "على" في قوله "مررت به" و "مررت عليه". وفي كتاب الله عز وجل { مَنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بَيْنَارٍ } يقول "على دينار". وكما كانت "في" في معنى "على" نحو { فِي جُذُوعِ النَّخْلِ } يقول "على جذوع النخل". وزعم يونس أن العرب تقول: "نزلت في أبيك" تريد "عليه" وتقول: "ظفرت عليه" أي "به" و "رضيت عليه" أي: "عنه". (٣)

وقال فيه كذلك: { فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ } والمعنى: فوسوس اليهما الشيطان. ولكن العرب توصل بهذه الحروف كلها الفعل). (٤)

وقال المبرد: (كما تدخل الإضافة بعضها على بعض فمن ذلك قوله عز وجل { يَخْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ } أي بأمر الله وقال { وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ

النَّخْلِ } أي على وقال { أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ } أي يستمعون عليه وقال الشاعر:

هم صلبوا العبدى في جذع نخلة ... فلا عطست
شيبان إلا بأجدعا

وقال الآخر:

إذا رضيت على بنو قشير ... لعمر الله أعجبنى

رضاه

أي: عني (٥)

وجاء في الكامل: (وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع، قال الله جل ذكره: { وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ } ، أي على ولكن الجذوع إذا أحاطت دخلت في، لأنها للوعاء، يقال: فلان في النخل. أي قد أحاط به) (٦)

وقال ابن السراج في أصوله مجوزاً النياحة إذا تقاربت المعاني: (واعلم: أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني فمن ذلك: الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازاً معاً لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا. فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت "بفي" عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناه لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لو قال:

(١) (الصحيح = تاج اللغة وصحاح العربية مادة (في) ٤٥٨/٦)

(٢) (الكتاب ٢٢٧/٤)

(٣) (معاني القرآن ٥١/١)

(٤) (معاني القرآن ٣٢٢/١)

(٥) (المقتضب ٣٢٠/٢)

(٦) (الكامل ٧٣/٣)

الشناعة لمكانه). (٢)

أما ما نسب إلى الكوفيين من تجويزهم النيابة بين الحروف مطلقاً دون قيد أو شرط فلا يصح، فهم يشترطون ما اشترطه بعض البصريين كالمبرد وابن السراج وابن جني من تقارب الحروف في المعاني، ووجود مسوغ لذلك التناوب. وهذا قول الفراء: (وقوله: (فَلَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ) ويصلح في مثله من الكلام عن وعلى والباء. وقوله (وَلَأَصْلَبَنَّهُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) يصلح (على) في موضع (في) وإنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) وصلحت (على) لأنه يرفع فيها فيصير عليها). (٣)

وفي نصه السابق نرى الفراء يعلل لتجويزه النيابة. كما أننا نشتم من قوله (وإنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها) ذهابه للتأويل، فتغير الحرف لتغير صورة وحال الصلب، فالفراء هنا يذهب مذهب أكثر البصريين. فكل حرف مقصود، لا يغني عنه غيره. والقول بالاشتراك تفويت لجزء من المعنى المراد.

وإنما قلت مذهب الكوفيين بالنيابة مطلقاً خلاف ما شاع؛ لأنهم لم يغفلوا كذلك التضمين فمنهم من عول عليه وخرج، فهذا شيخ الكوفيين الفراء يقول: (وقوله: (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) المفسرون يقولون: من

مررت في زيد أو: كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز) (١)

ومثله ما قال به ابن جني، قال: (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض. هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دون وذلك أنهم يقولون: إن "إلى" تكون بمعنى مع. ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: { مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ } أي: مع الله، ويقولون: إن "في" تكون بمعنى "على"، ويحتجون بقوله عز اسمه: {وَلَأَصْلَبَنَّهُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} أي: عليها، ويقولون: تكون الباء بمعنى عن وعلى، ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس أي: عنها وعليها... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا، لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويت الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش. ولكن سنضع في ذلك رسماً يعمل عليه، ويؤمن التزام

(٢) (الخصائص ٣٠٨/٢)
(٣) (معاني القرآن ١٨٦/٢)

(١) (الأصول ٤١٤/١)

أنصارى مع الله، وهو وجه حسن. وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضمنت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل أي إذا ضمنت الذود إلى الذود صارت إبلا. فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان مع إلى، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير. وكذلك تقول: قدم فلان إلى أهله، ولا تقول: مع أهله، ومنه قوله: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم).^(١)

وقوله: (وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ) إلى قصد الصراط. وهذا مما تدخل فيه (إلى) وتخرج منه. قال الله (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) وقال (وَهْدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ) وقال (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ) ولم يقل (إلى) فحذفت إلى من كل هذا. ثم قال في موضع آخر (أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ) وقال (يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقِ مُسْتَقِيمٍ) ويقال هديتك للحق وإليه قال الله (الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَنَهْتَدِيَ) وكأن قوله (اهْدِنَا الصِّرَاطَ) أعلمنا الصراط، وكأن قوله: اهدنا إلى الصراط أرشدنا إليه والله أعلم بذلك).^(٢)

وفي المقابل نرى من تمسك بالنيابة صراحة من القدماء والمحدثين، وسأذكر قولين على سبيل التمثيل فقط. فمن القدماء المالقي، حيث يقول في حرف

الباء: (وهذا المعنى (يعني الإلصاق) في كلام العرب في الباء أكثر من غيره، والصحيح التنوع).^(٣) ومن المحدثين الأستاذ عباس حسن، حيث يقول: (المذهب الثاني: أن قصر حرف الجر على معنى حقيقي واحد، تعسف وتحكم لا مسوغ له، فما الحرف إلا كلمة، كسائر الكلمات الاسمية والفعلية، وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدي الواحدة منها عدة معانٍ حقيقية، لا مجازية، ولا يتوقف العقل في فهم دلالتها الحقيقية فهما سريعاً، فما الداعي لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره من الكلمات الأخرى، ولإبعاده عما يجري على نظائره من باقي الأقسام؟... لا شك أن المذهب الثاني نفيس كما سبق؛ فمن الأنسب الاكتفاء به؛ لأنه عملي سهل، بغير إساءة لغوية، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز، والتأويل، ونحوهما من غير داع؛ فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معانٍ مختلفة، وكلها حقيقي كما قلنا، ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى: المشترك اللفظي).^(٤)

ولكن المدقق في كثير من الأقوال يجدهم يستعملون (قد) تحفظاً من الإطلاق. كما مر معنا من قول المرادي: (حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض. ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه

(٣) (رصف المبانى ١٤٣)

(٤) (النحو الوافي ٥٤٠/٢)

(١) (معاني القرآن ٢١٨/١)

(٢) (معاني القرآن ٤٠٣/٢)

المراد من وقوع الفعل؛ لأن هذه المعاني الكامنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر؛ وذلك أنك إذا قلت: خرجت، فأردت أن تبين ابتداء خروجك، قلت: خرجت من الدار فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت: خرجت على الدابة؛ فإن أردت المجاوزة للمكان قلت: خرجت عن الدار، وإن أردت الصحبة قلت: خرجت بسلاحي وعلى ذلك قول المتنبّي:

أسير إلى إقطاعه في ثيابه على طرفه من داره بحسامه

قد وضح بهذا أنه ليس يلم في كل فعل ألا يتعدى إلا بحرف واحد. ألا ترى أن (مررت) المشهور فيه أنه يتعدى بالباء نحو: مررت به، وقد يتعدى بـ (إلى) و (على)، فتقول: مررت إليه ومررت عليه؟ وكذلك قوله سبحانه: (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي)، وذلك أن الباء قد جاءت متصلة بـ (حسن) و (أحسن) فتقول: حسن به ظني، ثم تنقله بالهمزة: أحسنت به الظن؛ وكذلك في الإساءة، فيكون التقدير في الآية: وقد أحسن الصنع بي، ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه، وحذف المفعول كثير في العربية. من ذلك قوله سبحانه: (وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ)، يريد: وأمر الناس بالمعروف وانهم عن المنكر وكذلك قوله عز وجل: (رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ)، أي: يحيي الموتى ويميت الأحياء. فيصير المعنى في قوله: (أَحْسَنَ بِي) أي: أوقع جميل صنعه بي. وإذا عديته بـ (إلى) يصير المعنى فيه الإيصال، كأنه قال: أوصل

الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف. وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ^(١).

وقول الهروي: (اعلم أن حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعض، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم)^(٢).

وقال ابن هشام متحفظا على إطلاق النيابة: (قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بإدخال قد على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به)^(٣)

ومن العرض السابق لأقوال أئمة النحاة من البصريين والكوفيين يتبن لنا حقيقة قولهم، وأن التأويل والتضمين مقدم عندهم، ولا يسار إلا النيابة إلا إذا تعذرنا دفعا للاشتراك، والترادف تبعا له. وهذا ما أميل إليه.

ومن جميل القول ما قال به السخاوي، وأنقله بتمامه، حيث قال: (وأما نقل الكلمة فهو تأولك (أحسن بي) على (لطف بي). وإنما حملك على ذلك أنك وجدت (أحسن) يتعدى بـ (إلى)، فهي مثل قول القائل: قد أحسنت إليه، ولا تقول: أحسنت به. جهلت أن الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى

(١) (الجنى الداني ٤٩)

(٢) (الأزهية في علم الحروف ٢٦٧)

(٣) (مغني اللبيب ٨٦١)

إحسانه إلي، والمعنى متقارب، وإن كان تقدير كل واحد منهما غير تقدير الآخر؛ فليس ينبغي أن يحمل فعل على معنى فعل آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله^(١)

ويقول الزمخشري: (فإن قلت: يجرى لأجل مسمى، ويجرى إلى أجل مسمى: أهو من تعاقب الحرفين؟ قلت: كلا، ولا يسلك هذه الطريقة إلا بليد الطبع ضيق العطن. ولكن المعنيين. أعنى الانتهاء والاختصاص كل واحد منهما ملائم لصحة الغرض لأن قولك يجرى إلى أجل مسمى: معناه يبلغه وينتهى كل واحد منهما ملائم لصحة الغرض، لأن قولك يجرى إلى أجل مسمى: معناه يبلغه وينتهى إليه. وقولك: يجرى لأجل مسمى: تريد يجرى لإدراك أجل مسمى، تجعل الجري مختصاً بإدراك أجل مسمى)^(٢)

فالسرخسي والزمخشري يرون أن اختلاف المعنى المراد يستدعي اختلاف الحرف، فلا نيابة وإن عسر الفرق.

وقال الطبري عند تفسيره لقوله تعالى (تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ) : (وإنما يوضع الحرف مكان آخر غيره، إذا تقارب معنيهما. فأما إذا اختلفت معانيهما، فغير موجود في كلامهم وضع أحدهما عقيب الآخر.

وكتاب الله وتنزيله أخرى الكلام أن يجنب ما خرج عن المفهوم والغاية في الفصاحة)^(٣). وقال: (لكل حرف من حروف المعاني وجهها هو به أولى من غيره فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها)^(٤).

ومن مجموع ما سبق نخلص إلى أن أئمة نحاة البصرة والمحققين من بعدهم يرون أن كل حرف يجب أن يستقل بمعنى خاص لا يشركه فيه غيره، وما ظاهره خروج عن هذا المعنى الخاص إنما هو توسع بقصد لقصد، مع وجوب اصطحاب المعنى الأصلي مع كل معنى فرعي للحرف. ولذا يقول ابن السراج: (فإن سمع ممن ترضى عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهبا، ونحا نحوه من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه)^(٥).

والأصل أن يبقى لكل حرف معناه كما ذكر الرضي: (الأولى إبقاء الحروف على معناها ما أمكن)^(٦)

والتناول السابق إنما هو تناول نحوي معياري، أما علماء البيان فلهم تناول مغاير ينصب على السياق، فالحروف عندهم لا يشع معناها ولا تظهر فيها الفروق الدلالية إلا من السياقات، مصطحبة المقام ومقتضياته وقرائنه. ولا يمكن عندهم أن يكون المعنى واحدا عند تنوع استعمال الحرف في عدة سياقات.

(١) (تفسير الطبري = جامع البيان ٥٥٢/٩)

(٢) (تفسير الطبري = جامع البيان ١٩٩/١)

(٣) (الأصول ٥٦/١)

(٤) (شرح الرضي على الكافية ٣٢٠/٢)

(١) (سفر السعادة وسفير الإفادة ٨٢٦/٢ ومثله عند السيوطي في الأشباه والنظائر ٩٩/٦)

(٢) (تفسير الزمخشري = الكشف عن حقائق غوامض التنزيل ٥٠٢/٣)

قالوا بالتضمين وأعطوا الفعل الأول حكم الثاني المضمن في التعدية. وساغ لهم ذلك واستحسنوه لأمرين:

الأول: أن التضمين توسع في الفعل، والمقرر عند علماء العربية أن التوسع في الفعل أكثر في كلامهم من التوسع في الحرف، فقالوا: (التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف).^(٢)

الثاني: أن تعدية الفعل بحرف الجر أمر توقيفي مبني على السماع، وتعدية الفعل بحرف جر غير الحرف الذي وضع له وسمع منهم خروج عن طرائقهم في البيان.

ويعرفون التضمين بأنه إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه. ويعرفه أبو البقاء الكفوي بقوله: (التضمين: هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته وبعبارة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة).^(٣)

وفي المغني يقول ابن هشام: (قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه).^(٤)

قال الأشموني: (إن التضمين النحوي إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين)^(٥)

وفي الإتيان قال السيوطي: (التضمين وهو إعطاء الشيء معنى الشيء ويكون في الحروف والأفعال

قال ابن القيم رحمه الله: (فعل السمع يراد به أربعة معان أحدهما: سمع إدراك ومتعلقه الأصوات الثاني: سمع فهم وعقل ومتعلقه المعاني الثالث: سمع إجابة وإعطاء ما سئل الرابع: سمع قبول وانقياد فمن الأول: { قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا } و { لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا } ومن الثاني قوله: { لَا تَقُولُوا رَاعِنًا وَقُولُوا انظُرْنَا } ليس المراد سمع مجرد الكلام بل سمع الفهم والعقل ومنه سمعنا وأطعنا ومن الثالث سمع الله لمن حمده وفي الدعاء المأثور اللهم اسمع أي أجب وأعط ما سألتك ومن الرابع قوله تعالى: { سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ } أي قابلون له ومنقادون غير منكرين له... وإذا عرف هذا فسمع الإدراك يتعدى بنفسه وسمع القبول يتعدى باللام تارة وبمن أخرى وهذا بحسب المعنى فإذا كان السياق يقتضي القبول عدي ب من وإذا كان يقتضي الانقياد عدي باللام وأما سمع الإجابة فيتعدى باللام نحو سمع الله لمن حمده لتضمنه معنى استجاب له ولا حذف هناك وإنما هو مضمن وأما سمع الفهم فيتعدى بنفسه لأن مضمونه يتعدى بنفسه)^(١)

الوجه الثاني: التوسع في الفعل. وذلك بالتضمين.

لما رأى النحاة أن هناك نصوصا فصيحة توحى بتناوب الحروف ولاحظوا أن لكل فعل من تلك الأفعال مشاركا له في معناه قد عدي بذلك الحرف

(٢) (مغني اللبيب ٨٦١)

(٣) (الكليات ٢٦٦)

(٤) (مغني اللبيب ٢/٦٨٥)

(٥) (حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١/١)

(١) (بدائع الفوائد ٧٥/٢)

وهذا المتعلق هو حرف الجر المختار بعده فهو ما يكشف عن المعنى الكامن في الفعل ويثيره. وهذا يفهم من قول ابن جني كذلك، قال: (اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيدانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر)^(٣)

كما يصرح به ابن عاشور بقوله: (ومن بديع الإيجاز في القرآن وأكثره ما يسمى بالتضمن، وهو يرجع إلى إيجاز الحذف، والتضمن أن يضمن الفعل أو الوصف معنى فعل أو وصف آخر ويشار إلى المعنى المضمن بذكر ما هو من متعلقاته من حرف أو معمول فيحصل في الجملة معنيان).^(٤)

ويرى ابن هشام أن الحرف باق على معناه، وتبع لما تعلق به: يقول: (أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف).^(٥)

فالمشهور من قول النحاة أن يضمن فعل معنى فعل آخر فيكون فيه معنى الفعلين معاً، فالفعل دال على المتضمن والحرف دال على المتضمن. وذهب

والأسماء، أما الحروف فتقدم في حروف الجر وغيرها، وأما الأفعال فأن يضمن فعل معنى فعل آخر فيكون فيه معنى الفعلين معاً وذلك بأن يأتي الفعل متعدداً بحرف ليس من عادته التعدد به فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصح التعدد به والأول تضمنين الفعل والثاني تضمنين الحرف

واختلفوا أيهما أولى فقال أهل اللغة وقوم من النحاة التوسع في الحرف وقال المحققون التوسع في الفعل لأنه في الأفعال أكثر مثاله عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عَبْدُ اللَّهِ فيشرب إنما يتعدى بمن فتعديته بالباء إما على تضمينه معنى " يروي " و " يلتذ " أو تضمنين الباء معنى " من " نحو (أَجِلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ) فالرفث لا يتعدى بـ "إلى" إلا على تضمن معنى الإفضاء).^(١)

والسيوطي بقوله: (ويكون في الحروف والأفعال والأسماء) يمثل طائفة من النحاة الذين يرون أن التضمنين يجري في ذلك كله.

ورأى غيرهم أن التضمنين لا يقع إلا في الفعل ويستدل عليه بذكر شيء من متعلقاته، قال الجرجاني (أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر صلته كأحمد إليك فلانا أي أنهى حمده إليك).^(٢)

(٣) (الخصائص ٣١٠/٢)
(٤) (التحرير والتنوير ١/٢٢٣)
(٥) (مغني اللبيب ٨٦١)

(١) (الاتقان في علوم القرآن ١٠٩/٢)
(٢) (حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي ٢١٠/١)

مضمنا معنى مروا فعدي بحرف على لأن الإتيان تعدى إلى اسم القرية والمقصود منه الاعتبار بمآل أهلها، فإنه يقال أتى أرض بني فلان ومر على حي كذا. وهذه الوجوه كلها لا تخالف أساليب الكلام البليغ بل هي معدودة من دقائقه ونفائسه التي تقل نظائرها في كلام بلغائهم لعجز فطنة الأذهان البشرية عن الوفاء بجميعها).^(٢)

ويقول ابن القيم : (وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيشربون الفعل المتعدى به معناه هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله تعالى وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل لا يقيمون الحرف مقام الحرف وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن وهذا نحو قوله تعالى: { عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ } فإنهم يضمنون يشرب معنى يروي فيعدونه بالباء التي تطلبها فيكون في ذلك دليل على الفعلين أحدهما: بالتصريح به والثاني: بالتضمن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها).^(٣)

وقلنا بأن هذا الرأي مرجوح لأن استبدال كلمة بأخرى من غير مقصد وغرض يقصده المتكلم تغيير لنظم

غيرهم إلى أن الفعل الأول صرف عن معناه فلم يبقى له منه شيء وألبس معنى الفعل المضمن فتبعه حرف الجر وقال به الكفوي: (إذا ضمنت كلمة معنى كلمة أخرى ووصلت بصلتها لم يبق معناها الأول مراداً).^(١)

وهذا الرأي مرجوح لأن لا يبقى للتضمنين دلالة ولا فائدة فمقتضى التضمنين الجمع بين الدالتين دلالة الفعل الظاهر وما أشرب معناه. فإعطاء مجموع معنيين أقوى من إعطاء معنى فذ. ومن أحسن ما يرد به على القائلين بهذا القول قول ابن عاشور: (ومما أعده في هذه الناحية صراحة كلماته باستعمال أقرب الكلمات في لغة العرب دلالة على المعاني المقصودة، وأشملها لمعان عديدة مقصودة بحيث لا يوجد في كلمات القرآن كلمة تقصر دلالتها عن جميع المقصود منها في حالة تركيبها، ولا تجدها مستعملة إلا في حقائقتها مثل إثارة كلمة حرد في قوله تعالى: (وَعَدُوا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ) إذ كان جميع معاني الحرد صالحا للإرادة في ذلك الغرض، أو مجازات أو استعارات أو نحوها مما تنصب عليه القرائن في الكلام، فإن اقتضى الحال تصرفا في معنى اللفظ كان التصرف بطريق التضمنين وهو كثير في القرآن مثل قوله تعالى: (وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أَمْطَرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ) فجاء فعل أتوا

(٢) (التحرير والتنوير ١١٣/١)
(٣) (بدائع الفوائد ٢١/٢)

(١) (الكليات ١٠٧٨)

الكلام، وتغافل عن خصائص الحرف وما يوحي به من دلالات، وما يشي به من أغراض. فكل تغيير لابد أن يكون لمناسبة يدركها أهل العربية العارفين بمواقع الكلم وأسراره.

وقال ابن جني: (وجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره "لا جميعه" لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه. فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها. وفيه أيضاً موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقاً بين قعده وجلس، وبين ذراع وساعد).^(١)

وقال: (ذلك أن قولك: خدعت زيدا عن نفسه، يدخله معنى: انتقصته نفسه، وملكت عليه نفسه، وهذا من أسد وأدمت مذاهب العربية، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه، ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه وجملته: أنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر، فكثيراً ما يجري أحدهما مجرى صاحبه، فيعدل في الاستعمال به إليه، ويحتذى في تصرفه حذو صاحبه، وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه، ألا ترى إلى قوله الله جل اسمه: { هَلْ لَّكَ إِلَيَّ أَنْ تَرَكَّيْ } ؟ وأنت إنما تقول: هل لك

في كذا؟ لكنه لما دخله معنى: أجذبك إلى كذا وأدعوك إليه، قال: { هَلْ لَّكَ إِلَيَّ أَنْ تَرَكَّيْ }.^(٢) وفي القول السابق رد على من زعم بأن ابن جني يجيز في النيابة الحروف دون قيد أخذاً من قول له في الخصائص، حيث عقد باباً بعنوان [باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض] قال فيه: هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه وذلك أنهم يقولون: إن "إلى" تكون بمعنى مع...ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا، لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويت الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش. ولكن سنضع في ذلك رسماً يعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه. اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك

(٢) (المحتسب ٥٢/١)

(١) (الخصائص ٣١٢/٢)

(مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن. وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضمنت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل أي إذا ضمنت الذود إلى الذود صارت إبلًا. فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان مع إلى، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير. وكذلك تقول: قدم فلان إلى أهله، ولا تقول: مع أهله، ومنه قوله: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم).^(٣)

وقوله: (وَقَوْلُهُ) (وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ) إلى قصد الصراط. وهذا مما تدخل فيه (إلى) وتخرج منه. قال الله (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) وقال (وَهْدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ) وقال (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ) ولم يقل (إلى) فحذفت إلى من كل هذا. ثم قال في موضع آخر (أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ) وقال (يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ) ويقال هديتك للحق وإليه قال الله (الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ) وكأن قوله (اهْدِنَا الصِّرَاطَ) أعلمنا الصراط، وكأن قوله: اهدنا إلى الصراط أرشدنا إليه والله أعلم بذلك).^(٤)

وقد استهوى التضمين علماء التفسير وأصول الفقه والبيانين لما رأوا فيه من أغراض بلاغية ترتبط

جاء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه).^(١) فالتضمين يميل إليه أكثر نحاة البصرة، ولم يغفله نحاة الكوفة كما شاع عنهم. واختلفوا فقال البصريون لا يسار إلى النيابة إلا إذا تعذر التأول والتضمين بشرط تقارب المعنى، أما الكوفيون فالتوسع في الحرف بالنيابة أولى.

وإنما قلت أكثر نحاة البصرة لأن منهم من أجاز النيابة إذا تقاربت الحروف، فهذا ابن السراج يقول: (واعلم: أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني فمن ذلك: الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معا لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا. فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت بـ "في" عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناه لم يجز، ألا ترى أن رجلا لو قال: مررت في زيد أو: كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز وقد حكى: كنت بالمال حربا وفي المال حربا، وهو يستعلي الناس بكفه وفي كفه).^(٢)

وإنما قلت لم يغفله نحاة الكوفة لأن منهم من عول عليه وخرج، فهذا شيخ الكوفيين الفراء يقول: (وقوله:

(٣) (معاني القرآن ٢١٨/١)

(٤) (معاني القرآن ٤٠٣/٢)

(١) (الخصائص ٣٠٩/٢)

(٢) (الأصول ٤١٥/١)

ونظائره كثيرة^(١).

وقال ابن القيم: (وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيشربون الفعل المتعدى به معناه هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله تعالى وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل لا يقيمون الحرف مقام الحرف وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن^(٢)).

وقال الطبري في تفسيره: (فكان بعض نحوي البصرة يقول: يقال "خلوت إلى فلان" إذا أريد به: خلوت إليه في حاجة خاصة. لا يحتمل -إذا قيل كذلك- إلا الخلاء إليه في قضاء الحاجة. فأما إذا قيل: "خلوت به" احتمل معنيين: أحدهما الخلاء به في الحاجة، والآخر في السخرية به. فعلى هذا القول، (وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ) ، لا شك أفصح منه لو قيل "وَإِذَا خَلَوْا بِشَيَاطِينِهِمْ"، لما في قول القائل: "إذا خلوا بشياطينهم" من التباس المعنى على سامعيه، الذي هو منتف عن قوله: (وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ) وأما بعض نحوي أهل الكوفة فإنه كان يتأول أن ذلك بمعنى: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا) ، وإذا صرفوا

بالمعنى والمبنى والسياق الكلي. ولما فيه من اختصار وإيجاز.

قال ابن تيمية: (ومن الأقوال الموجودة عنهم ويجعلها بعض الناس اختلافاً أن يعبروا عن المعاني بالفاظ متقاربة لا مترادفة فإن الترادف في اللغة قليل وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم وقل أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه؛ بل يكون فيه تقريب لمعناه وهذا من أسباب إعجاز القرآن... وكذلك إذا قال: "الوحي" الإعلام أو قيل {أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ} أنزلنا إليك أو قيل: {وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ} أي أعلمنا وأمثال ذلك فهذا كله تقريب لا تحقيق فإن الوحي هو إعلام سريع خفي والقضاء إليهم أخص من الإعلام فإن فيه إنزالاً إليهم وإيحاء إليهم. والعرب تضمن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض كما يقولون في قوله: {لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ} أي مع نعاجه و {مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ} أي مع الله ونحو ذلك والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمن فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه وكذلك قوله: {وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ عَنْ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ} ضمن معنى يزيغونك ويصدونك وكذلك قوله: {وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا} ضمن معنى نجيناه وخلصناه وكذلك قوله: {يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} ضمن يروى بها

(١) (مجموع الفتاوى ٣٤٢/١٣)

(٢) (بدائع الفوائد ٢١/٢)

عظيم الفصاحة أن اختصر، وحمل آلى معنى اعتزل النساء بالآلية حتى ساغ لغة أن يتصل آلى بقولك من، ونظمه في الإطلاق أن يتصل بآلى قولك على، تقول العرب: اعتزلت من كذا وعن كذا، وآليت وحلفت على كذا، وكذلك عادة العرب أن تحمل معاني الأفعال على الأفعال لما بينهما من الارتباط والاتصال، وجهلت النحوية هذا فقال كثير منهم: إن حروف الجر يبدل بعضها من بعض، ويحمل بعضها معاني البعض، فخفي عليهم وضع فعل مكان فعل، وهو أوسع وأقيس، ولجوا بجهلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق الكلام والاحتمال^(٣)

وكذلك علماء أصول الفقه. قال عبدالعزيز البخاري في كشف الأسرار: (قوله تعالى: { وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ } ، وقولهم الذود إلى الذود إبل لكنه راجع في التحقيق إلى معنى الانتهاء أيضا فإن الأكل في الآية ضمن معنى الضم إذ النهي لا يختص بالأكل فعدي بـ إلى أي لا تضموها إلى أموالكم في الإنفاق حتى لا تفرقوا بين أموالكم وأموالهم، قلة مبالاة بما لا يحل وتسوية بينه وبين الحلال. أو المعنى لا ينته أكل أموالهم إلى أموالكم فيكون إلى صلة فعل الانتهاء).^(٤) من المبحث السابق تبين لنا منهج الحذاق والمحققين

خلاءهم إلى شياطينهم - فيزعم أن الجالب لـ "إلى"، المعنى الذي دل عليه الكلام: من انصراف المنافقين عن لقاء المؤمنين إلى شياطينهم خالين بهم، لا قوله "خلوا". وعلى هذا التأويل لا يصلح في موضع "إلى" غيرها، لتغير الكلام بدخول غيرها من الحروف مكانها وهذا القول عندي أولى بالصواب، لأن لكل حرف من حروف المعاني وجهها هو به أولى من غيره فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها).^(١)

والطبري مع قوله بالتضمن لا ينكر تناوب الحروف وتعاقبها إذا تقاربت المعاني، فتراه يقول: (القول في تأويل قوله: { تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ }... وقد قال بعض أهل التأويل: معنى قوله: "مما علمكم الله"، كما علمكم الله... ولسنا نعرف في كلام العرب "من" بمعنى "الكاف"، لأن "من" تدخل في كلامهم بمعنى التبعية، و"الكاف" بمعنى التشبيه. وإنما يوضع الحرف مكان آخر غيره، إذا تقارب معنيهما. فأما إذا اختلفت معانيهما، فغير موجود في كلامهم وضع أحدهما عقيب الآخر).^(٢)

وقال ابن العربي: (الإيلاء في لسان العرب هو الحلف، والفيء هو الرجوع، والعزم هو تجريد القلب عن الخواطر المتعارضة فيه إلى واحد منها. نظم الآية: للذين يعتزلون من نسائهم بالآلية، فكان من

(٣) (أحكام القرآن ٢٤٣/١)
(٤) (كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ١٧٧/٢)

(١) (جامع البيان ١٩٨/١)
(٢) (جامع البيان ٥٥٢/٩)

من النحويين في معالجة الحرف، وذلك على النحو التالي:

- أنهم جعلوا للحرف معنى محوريا، وقت يتوسع فيه فيرد لمعان أخرى فرعية، فالمعنى الفرعي المتوسع به يرجع بوجه من الوجوه إلى المعنى الحوري للحرف؛ فهم لا يقولون بالنيابة دفعا للاشتراك، والترادف تبعاله.

- أنهم جعلوا من التأويل مركبا يحتالون به لإرجاع المعنى الفرعي إلى الدلالة المحورية.

أنهم يلجؤون إلى التضمين في الفعل إذا ورد الحرف مشعراً بتلبسه معنى حرف آخر، كقوله تعالى: (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ)، فهم يرفضون إجراء النيابة والمجاز والتضمين في الحرف، ويرون أن التوسع في الفعل أولى من التوسع في الحرف.

ولبيان ذلك اقتضى المبحث أن نورد معاني الحرف (من) إجمالاً، ثم نتبعها بأقوالهم فيما ينبغي أن يكون معنى محورياً يلحظ في بقية المعاني الفرعية المتوسع بها، وهي محصورة في (ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين (التمييز) والتوكيد) موازين ومرجحين. ولن نتطرق لما جاء من تلك المعاني مشعراً بالنيابة من نحو قولهم: إن (من) ترد بمعنى (عن، على، في، الباء، اللام) فمردها إلى المعاني الأصلية بالتضمين أو التأويل، وهو مبسوط في كتب القوم. معاني من: (١)

له أربعة عشر معنى:

الأول: ابتداء الغاية، في المكان اتفاقاً، وكذا فيما نزل منزلة المكان، نحو: من فلان إلى فلان. وفي الزمان عند الكوفيين.

الثاني: التبعيض، نحو قوله تعالى: (مِنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهَ) ومجيئها للتبعيض كثير.

الثالث: بيان الجنس، نحو قوله تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) و قوله تعالى: (وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّنْ سُندُسٍ)

وهذه المعاني الثلاثة هي المتفق عليها، إضافة إلى الزائدة للتوكيد.

الرابع: التعليل، نحو قوله تعالى: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ) و قوله تعالى: (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ).

الخامس: البديل، نحو قوله تعالى: (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) وقوله تعالى (لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً).

السادس: المجاوزة. فتكون بمعنى عن، كقوله تعالى: (طَعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ) أي: عن جوع.

السابع: الانتهاء. مثله ابن مالك بقوله: قربت منه. فإنه مساو لقولك: تقربت إليه.

الثامن: أن تكون للغاية، نحو: أخذت من الصندوق. ذكره بعض المتأخرين.

التاسع: الاستعلاء، نحو قوله تعالى: (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ) أي: على القوم.

العاشر: الفصل، نحو قوله تعالى: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ)

(١) (الجنى الداني ٣٠٨، المغني ١٣٧، رصف المباني ١٤٢)

يجوز أن يقال: ما قام رجل بل رجلان. فلما زيدت من صار نصاً في العموم، ولم يبق فيه احتمال. وقيل: إنها في نحو ما جاءني من رجل، زائدة، على حد زيادتها في: ما جاءني من أحد، لأنك إذا قلت: ما جاءني من رجل، فإنما أدخلت من على النكرة، عند إرادة الاستغراق، فصار رجل لما أردت به الاستغراق مثل أحد.

المبحث الثاني: الدلالة المحورية لـ (من) عند سيبويه: رحمه الله

إذا كان النحويون يمثلون الجانب المعياري والفقهاء والأصوليون يمثلون الجانب التطبيقي فمن الحسن أن يجمع بين أقوالهم بغية الوصول إلى المعنى المحوري للحرف (من) في أصل وضعه. وأقوال الأصوليين من الخطورة بمكان لما يترتب عليها من أمور ليست بخافية.

وسنبداً حديثنا أولاً فيما ينبغي أن يكون معنى محورياً يلحظ في بقية المعاني الفرعية المتوسع بها ؟ ونحصره في أربعة معان، هي: (ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين (التمييز) والتوكيد)

قال المرادي بعد ذكره أربعة عشر معنى لها: (ولم يثبت أكثر النحويين لـ (من) جميع هذه المعاني. وتأولوا كثيراً من ذلك على التضمين، أو غيره).^(١) وأول نص يطالعنا بذكر معانيها ما جاء في الكتاب،

مِنَ الْمُصْلِحِ) وتعرف بدخولها على ثاني المتضادين. وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضاد، نحو: لا يعرف زيداً من عمرو.

الحادي عشر: موافقة الباء، نحو قوله تعالى: (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ) أي: بطرف خفي.

الثاني عشر: أن تكون بمعنى في. ذكر ذلك بعضهم، في قوله تعالى: (مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ) أي: في الأرض.

الثالث عشر: أن تكون لموافقة رب. وأنشد عليه: وإنما لمما نضرب الكبش، ضربة ... على رأسه، تلقي اللسان من الفم

الرابع عشر: أن تكون للقسم. ولا تدخل إلا على الرب، فيقال: من ربي لأفعلن. بكسر الميم وضمها. الخامس عشر: الزائدة فلها حالتان: الأولى: أن يكون دخولها في الكلام كخروجها. وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق. وهي الداخلة على الأسماء، الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: ما قام من أحد. فهي مزيدة هنا، لمجرد التوكيد، لأن ما قام من أحد وما قام أحد سيان في إفهام العموم، دون احتمال.

والثانية: أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم. وتسمى الزائدة، لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما في الدار من رجل. فهذه تفيد التنصيص على العموم، لأن ما في الدار رجل محتمل لنفي الجنس، على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس، دون ما فوق الواحد. ولذلك

(١) (الجنى الداني ٣٠٨ وما بعده)

تقول إذا كتبت كتابا: من فلان إلى فلان، ومنه قولك: (هو أفضل من زيد، وشر من زيد) فقد جعلت زيدا الموضع الذي ارتفع منه، أو سفل منه في قولك: ولا تكون عنده لابتداء غاية الزمان.

الثاني: (التبويض) ومثاله: هذا من الثوب، وهذا منهم (كأنك قلت: بعضه)، وويحه من رجل (إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال)، ولي ملؤه من عسل.

الثالث: (زيادتها للتوكيد) ومثاله: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، (ولو أخرجت من كان الكلام حسنا، ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبويض). فجعل سيبويه في معانيها ثلاثة أصول ولم يحدد أيهم أولى:

الأصل الأول: (ابتداء الغاية) وأرجع إليه نحو: هو أفضل من زيد، وذكر سيبويه تأويلها.

والأصل الثاني: (التبويض) وأرجع إليه نحو: ويحه من رجل، ولم يذكر تأويله، وتأويله أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال، فأتوا بـ "من" لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنك إذا قلت: "ويحه رجلا"، و"لله دره فارسا"، و"حسبك به ناصرا" جاز أن تعني في هذه الحال؛ فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهي، فصل بينهما بدخول "من".^(٢) والأصل الثالث: (التوكيد) فجعله بمنزلة (ما) زائدة.

قال سيبويه رحمه الله: (وأما من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابا: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها وتكون أيضا للتبويض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه. وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد. ولو أخرجت من كان الكلام حسنا، ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبويض، فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس. وكذلك: ويحه من رجل، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال. وكذلك: لي ملؤه من عسل، وكذلك: هو أفضل من زيد، إنما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم. وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شر من زيد، وكذلك إذا قال: أخزى الله الكاذب مني ومنك. إلا أن هذا وأفضل منك لا يستغني عن من فيهما، لأنها توصل الأمر إلى ما بعدها.)^(١)

فما أراه في تحليل النص السابق بعد إعادة فرزه أن سيبويه رحمه الله أثبت لـ (من) ثلاثة معان: الأول: (ابتداء الغاية) في الأماكن وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وشبه الأماكن

(١) (الكتاب ٢٢٤/٤)

(٢) (شرح المفصل ٤١/٢)

فذكر في قوله السابق المعاني التي ذكرها سيبويه، من غير تحديد للمعنى المحوري. لكن نجده في موطن آخر ينص على أن ابتداء الغاية أصل والتبعية عائد إليه، ولا يرى الزيادة.

قال: (وأصلها ابتداء الغاية نحو سرت من مكة إلى المدينة وفي الكتاب من فلان إلى فلان فمعناه أن ابتداءه من فلان ومحله فلان وكونها في التبعية راجع إلى هذا وذلك أنك تقول أخذت مال زيد فإذا أردت البعض قلت أخذت من ماله فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية وقولك زيد أفضل من عمرو إنما جعلت غاية تفضيله عمرا فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه. وأما قولهم إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة).^(٢)

ونص المرادي على أن هذا ما يقول به أئمة النحو قال: (وقد ذهب المبرد، وابن السراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذاق، والسهيلي، إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أن التبعية من أشهر معانيها، وهو راجع إلى ابتداء الغاية).^(٣) وذهب إليه الزمخشري؛ قال في مفصله: (ف من لابتداء الغاية، كقولك: سرت من البصرة. وكونها

وقلت أن سيبويه جعله أصلا في نحو: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، لأنه قصد بقوله: (ولو أخرجت من كان الكلام حسنا) أي تركيبا مع تحول المعنى من التوكيد إلى التبعية لأنك لو قلت: (ما جاءني رجل)، جاز أن يكون نافيا لمجيء رجل واحد، وقد جاء أكثر. وقصد بقوله: (ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبعية) دفع احتمال التبعية، فالموضع هذا صالح للتبعية.

وقد وقف النحاة عند نص سيبويه السابق وما أورده من معانٍ لـ (من) موافقا متباينة، وهم في ذلك فريقين:

الفريق الأول: أثبت المعاني التي ذكرها سيبويه، لكنه خالف بجعل المعنى الأول (ابتداء الغاية) أصل معانيها، وبقية المعاني راجع إليه. وهذا لا يفهم من قول سيبويه السابق، ولا من نصوص الكتاب التي تتبعها.

فعند مطالعة أقوال المبرد رحمه الله نراه ينزع إلى أن لـ (من) ثلاثة معانٍ، وأمامنا نصاب، الأول ذكر فيه المعاني دون تصريح بالأصل منها، والثاني نص فيه على أن ابتداء الغاية أصل معانيها، قال: (أما من فمعناها ابتداء الغاية وتكون للتبعية وتكون زائدة لتدل على أن الذي بعدها واحد في موضع جميع ويكون دخولها كسقوطها)^(١)

(٢) (المقتضب ٤٤/١) (الجنى الداني ٣٠٨ وما بعده)

(١) (المقتضب ١٣٦/٤)

هذا رأي الفريق الأول القائل بأن (ابتداء الغاية) أصل معانيها، وبقيّة المعاني راجع إليه. وعند استقراء أقوال سيبويه رحمه الله عند معالجته حروف الجر نرى اختلافا في تناوله لـ (من) فلم يحدد لها معنى محوريا تعود إليه كبقية الحروف كعادته. فهو يرى هناك أن الحرف لابد أن يكون له معنى محوريا واحدا يؤديه، وما خرج من هذا فهو توسع. ويرد بحسن الصنعة إلى معنى واحد، فالمعنى الأصلي مصطحب مع كل معنى فرعي، يدرك بالتأمل والدربة. فكل حرف عنده له معنى لا يفارقه. وهذا ما لا نراه هنا عند تناوله لمعنى (من).

من هذا قوله في الكتاب عن (الباء): (وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله).^(٥)

وفي القول في (على) يقول: (أما على فاستعلاء الشيء؛ تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه. ويكون أن يطوي أيضا مستعليا كقولك: مر الماء عليه؛ وأمريت يدي عليه. وأما مررت على فلان فجرى هذا كالمثل. وعلينا أمير كذلك. وعليه مال أيضا؛ وهذا لأنه شيء اعتلاه ويكون: مررت عليه، أن يريد مروره على مكانه؛ ولكنه اتسع.

مبعضة في نحو: أخذت من الدراهم، ومبينة في نحو (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) ، ومزيدة في نحو: ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا).^(١) وعقب عليه ابن يعيش بقوله: (قد صدر صاحب الكتاب كلامه وابتدأه بـ "من"، وهي حرية بالتقديم؛ لكثرة دورها في الكلام، وسعة تصرفها ومعانيها، وإن تعددت فمتلاحمة، فمن ذلك كونها لابتداء الغاية مناظرة لـ "إلى" في دلالتها على انتهاء الغاية؛ لأن كل فاعل أخذ في فعل فلفعله ابتداء منه يأخذ، وانتهاء إليه ينقطع، فالمبتدأ تباشره "من"، والانتهاى تباشره "إلى"، والغالب على استعمال "من" في هذا المعنى).^(٢)

لذا نرى التفازاني يحكي إطباق أئمة اللغة على أنها حقيقة في ابتداء الغاية، قال: (تكون للتبيين أو للتبعيض أو غيرهما، والمحققون على أن أصلها ابتداء الغاية، والبواقي راجعة إليها، وذهب بعض الفقهاء إلى أن أصل وضعها للتبعيض دفعا للاشتراك، وهذا ليس بسديد لإطباق أئمة اللغة على أنها حقيقة في ابتداء الغاية) (٣).

ويظهر لي أن ابن هشام يميل إلى هذا دون تصريح، قال: (ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه) (٤).

(١) (شرح المفصل ٤/٤٦٣)

(٢) (شرح المفصل ٤/٤٥٩)

(٣) (شرح التلويح على التوضيح ١/٢٢٠)

(٤) (معني اللبيب ٤١٩)

(٥) (الكتاب ٤/٢١٧)

وتقول: عليه مال؛ وهذا كالمثل؛ كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه؛ فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل (١)

وعند القول في حرف الجر (إلى) تراه يقول: (وأما إلى فمنتهى لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا. وكذلك حتى، وقد بين أمرها في بابها، ولها في الفعل نحو ليس لـإلى. ويقول الرجل: إنما أنا إليك، أي إنما أنت غايتي، ولا تكون حتى ههنا: فهذا أمر إلى وأصله وإن اتسعت) (٢)

أما الفريق الثاني: فقد فهم من نص سيبويه ما فهمه النحويون في القسم الأول وذلك أنه يقول أن معانيها ابتداء الغاية والتبعية والتوكيد، إلا أنهم لم يحددوا المعنى المحوري للحرف (من) كما فعل الفريق السابق. كما أنهم أخطئوا في فهم كلام سيبويه وحملوه على أوجه تخالف ما أراده الشيخ . وممن فهم هذا الفهم ابن مالك رحمه الله، فقد حمل على سيبويه في مسألتين، المسألة الأولى: ما فهمه عن سيبويه أنه يعيد من الزائدة إلى التبعية، وتعقبه صاحب التذييل والتكميل بالرد كما سيأتي. أما المسألة الثانية: ما فهمه عن سيبويه أنه قال بالتبعية في (من) المصاحبة لأفعل التفضيل، وأسماء بالتفضيل بالمصاحبة. ورد عليه في هذا كذلك. جاء في شرح التسهيل: (مجيء من للتبعية

كثير... وأشار سيبويه إلى أن "من" الزائدة قصد بها التبعية لأنه قال بعد تمثيله بما أتاني من رجل: "أدخلت من لأنه موضع تبعية، فأراد أنه لم يأت بعض الرجال" هكذا قال. يريد أن من دلت على شمول الجنس، فلكل بعض منه قسط من المنسوب إلى جميعها، فالتبعية على هذا التقدير مقصود. وهذا غير مرضي؛ لأنه يلزم منه أن تكون ألفاظ العموم للتبعية. وإنما المقصود بزيادة من في نحو: ما أتاني من رجل: جعل المجرور بها في العموم، وإنما تكون للتبعية إذا لم يقصد عموم، وحسن في موضعها بعض نحو (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) و (مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ) و (فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ) وقد صرح سيبويه بهذا المعنى فقال: "وتكون للتبعية نحو هذا منهم، كأنك قلت بعضهم". وأشار أيضا إلى قصد التبعية بالمصاحبة لأفعل التفضيل فقال في: هو أفضل من زيد: "فضلة على بعض ولم يعم". (٣)

وتعقبه أبو حيان في فهمه الأول لقول سيبويه من أنه يعيد من الزائدة للتبعية بقوله: (وما فهمه الشارح المصنف عن سيبويه ليس بصحيح؛ لأن سيبويه لم يرد بقوله "لأن هذا موضع تبعية" أنه حين زيدت كان الكلام بزيادتها استقيد منه التبعية، وإنما يريد

(١) (الكتاب ٤/ ٢٣٠)

(٢) (الكتاب ٤/ ٢٣١)

(٣) (شرح التسهيل ٣/ ١٣٥)

أنها زیدت ناصة على العموم؛ لأن الكلام قبل الزيادة كان يفهم منه التبعية، ولم يكن نصاً على العموم كما هو بزيادتها. وقد يمكن إجراء لفظ سيبويه على ظاهره، فيكون قوله "لأن" تعليلاً لدخول من الزائدة، وأنها يستفاد من دخولها التبعية ... وزعم علي بن سليمان أن "من" الزائدة لابتداء الغاية، فإذا قلت ما قام من رجل ابتدأت النفي... قال ابن هشام: وهذا الذي ذكره صحيح، إلا أنها لما كان العامل يطلب موضعها ولم تكن معدية جعلها سيبويه بهذا الاعتبار زائدة. ^(١)

وتعقبه كذلك في فهمه الثاني لكلام سيبويه من مجيئها بعد أفعال التفضيل للتبعية، قال: (وما رد به على سيبويه لا يلزم؛ لأن سيبويه لم يدع في نحو زيد أفضل من عمرو أنها للتبعية فقط، إنما قال: "إنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعية"، يعني حيث يمكن التبعية... وأما كونها لا تصلح مكان بعض فقريباً من كلام المصنف قول ابن عصفور، قال: "الصحيح عندي أن التبعية ليس مفهوماً في أفعال من، وإنما فهم ذلك من جهة أنك إذا أدخلت من التي لابتداء الغاية على الموضع الذي ابتدأ منه التفضيل علم أنك لم ترد التعميم في التفضيل؛ وإنما أردت أن تذكر الموضع الذي ابتدأت منه التفضيل، وليست كذلك طريقة من في إفادتها التبعية، وإنما

طريقها أن تدخل على اسم ما تريد بعضه؛ ألا ترى أنك إذا قلت قبضت من الدراهم أفدت بذلك أنك قبضت بعض ما دخلت عليه من؛ وهو الدراهم، وليست كذلك في: زيد أفضل من عمرو، لأنك لم ترد بعض ما دخلت عليه من" انتهى كلام ابن عصفور. ولم يرد سيبويه إلا أن ما دخلت عليه من ليس بعام، وأنت إذا أردت العموم حذفها، فما دخلت عليه من بعض، لا أنها دلت على التبعية فيما دخلت عليه، بل ما دخلت عليه هو البعض، فالتبعية لفظ مشترك، يراد به أن ما دخلت عليه يكون بعضاً من عام، ويراد به أن ما دخلت عليه يكون عاماً، فتفيد تسليط العامل على بعضه) ^(٢)

ويوجز المرادي اختلافهم في معنى "من" المصاحبة لأفعال التفضيل. فمذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية، وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية أيضاً، وأشار إلى أنها مع ذلك تفيد معنى التبعية. وذهب في شرح التسهيل إلى أنها لمعنى المجاوزة، فإن القائل: زيد أفضل من عمرو كأنه قال: جاوز زيد عمراً في الفضل. قال: ولو كان الابتداء مقصوداً لجاز أن يقع بعدها إلى.

ثم قال: (الظاهر كونها لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعية، كقول المبرد). ^(٣)

ويلاحظ هنا أن المرادي نسب إرجاعها إلى الابتداء

(٢) (التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٢٧/١١ وما بعده)
(٣) (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٩٣٤/٢)

(١) (التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٣٤/١١ وما بعده)

سيبويه على غير مراده . وما ذكر يمثل أقوال النحويين فهم يمثلون الجانب المعياري، فلزم إتباعه بأقوال الفقهاء والأصوليين لأنهم يمثلون الجانب العملي.

فعند مطالعة آراء الأصوليين والفقهاء والمفسرين في تناولهم للحرف (من) وتحديد معنى محوريا له نجدهم يذهبون مذهباً مغايراً لما قرره النحويين وذكرته آنفاً. ويبنون مسائلهم وتخريجاتهم على ما استقر عندهم من دلالات أصيلة وفرعية. ولم يقل بما قال به النحاة من أن ابتداء الغاية أصل معناها إلا القليل منهم.

ويمكننا حصر مذاهبهم في أربعة أقوال، الأول: القائلين بأن الدلالة المحورية في (من) ابتداء الغاية موافقة لقول النحويين. الثاني: القائلين بأن الدلالة المحورية في (من) التبعية وبقية المعاني فرعية تعود إليه. الثالث: القائلين بأن الدلالة المحورية في (من) التبيين وقد يعبرون عنه بـ (التمييز). الرابع: القائلين بأن الدلالة المحورية في (من) ابتداء الغاية والتبعية جميعاً وكل واحد في موضعه حقيقة.

القول الأول: القائلين بأن الدلالة المحورية في (من) ابتداء الغاية موافقة لقول النحويين ومنهم ابن العربي، قال: (قال علماءنا هي لابتداء الغاية تارة وللتبعية أخرى ورأيت أبو بكر بن السراج رحمه الله قال في شرحه لكتاب سيبويه رحمه الله إنها لا تكون إلا لابتداء الغاية وأنها لا تكون للتبعية بحال وهذا الذي قاله صحيح المال فإن كان تبعية ابتداء غاية

للمبرد، ولم يشر إلى قول سيبويه مع التصاقه بالكتاب مطالعة ودرسا ؛ وهذا يدل على اختلافهم في فهم مراد سيبويه في النص الذي قدمنا به، فما نسبته للمبرد هو قول سيبويه من غير شك وظاهر قوله عند التأمل، وهو ما فهمته عند فرزني لأمثالته رحمه الله التي مثل بها.

وتبعه الأشموني في هذا الرأي ونسبته، قال: (والظاهر - كما قال المرادي - ما ذهب إليه المبرد، وما رد به الناظم ليس بلازم).^(١)

وقال الصبان شارحاً قول الأشموني ("والظاهر ما ذهب إليه المبرد" أي: من كونها لابتداء الغاية فقط، ووجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الابتداء إلا إذا منع منه مانع؛ لأنه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة إلى إخراجها عنه).^(٢)

وهذه مسألة مشهورة في كتب النحو، وما أوردتها إلا لأظهر اختلافهم في تفسير قول سيبويه رحمه الله، وخدمة لما نحن فيه من بحث.

فاجتمع لنا من الطرح السابق إذا استثنينا قول سيبويه مذهباً، الأول: القائلون صراحة أن الدلالة المحورية في الحرف (من) هي ابتداء الغاية فقط وبقية المعاني عائدة إليه بوجه من الوجوه. الثاني: أن له دلالات منها ابتداء الغاية والتبعية والتوكيد، ولم يحددوا الدلالة المحورية، وحملوا شيئاً من قول

(١) (شرح الأشموني ٣٠١/٢)

(٢) (شرح الأشموني ٣٠١/٢)

وليس كل ابتداء غاية تبعية^(١).

وذكر بدرالدين الزركشي أن عبد القاهر الجرجاني يقول: لا تنفك من عن ابتداء الغاية. أما أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي فأنكر مجيئها للتبعية، وإنما وضعت للابتداء عكس إلى. ورد بعضهم التبيين إلى ذلك.^(٢) أما أبو الوفاء علي بن عقيل الحنبلي فيذهب مذهب النحويين في أنها لا ابتداء الغاية فيقول: (وهذا أصلها على ما ذكره القوم، وهي نقيضة "إلى"؛ لأن "إلى" تجيء لانتهاى الغاية، و "من" تجيء لابتدائها. وقد تدخل في الكلام للتبعية، وتكون صلة في الكلام وزيادة)^(٣)

الثاني: القائلين بأن الدلالة المحورية في (من) التبعية وبقية المعاني فرعية تعود إليه. ومنهم السرخسي، قال: (وكلمة من للتبعية باعتبار أصل الوضع وقد تكون لا ابتداء الغاية يقول الرجل خرجت من الكوفة وقد تكون للتمييز يقال باب من حديد وثوب من قطن وقد تكون بمعنى الباء قال { أي بأمر الله وقد تكون صلة قال تعالى { لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ } وقال تعالى { فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ } وفي حمله على الصلة يعتبر تعذر حمله على معنى وضع له باعتبار الحقيقة أو يستعار له مجازا وتعتبر

الحاجة إلى إتمام الكلام به لئلا يخرج من أن يكون مفيدا

وعلى هذا قال في الجامع إن كان ما في يدي من الدراهم إلا ثلاثة فإذا في يده أربعة فهو حائث لأن الدرهم الرابع بعض الدراهم وكلمة من للتبعية ولو قالت المرأة لزوجها اخلعني على ما في يدي من الدراهم فإذا في يدها درهم أو درهمان تلزمها ثلاثة دراهم لأن من هنا صلة لتصحيح الكلام فإن الكلام لا يصح إلا بها حتى إذا قالت اخلعني على ما في يدي دراهم كان الكلام مختلا وفي الأول لو قال إن كان في يدي دراهم كان الكلام صحيحا فعمل الكلمة في التبعية لا في تصحيح الكلام.^(٤)

قال البرزوي: (وأما من فالتبعية هو أصلها ومعناها الذي وضعت له)

قال علاء الدين البخاري شارحا : (إلا أن بعض الفقهاء لما وجدها أكثر استعمالا في التبعية جعلوها فيه أصيلا وفيما سواه دخيلا وإليه مال الشيخ هاهنا فقال هو أصلها ومعناه الذي وضعت له لما قلنا إن الاشتراك خلاف الأصل فجعلناها للتبعية ليكون له معنى يخصه. ورأيت في بعض نسخ أصول الفقه أنها للتبعية وابتداء الغاية جميعا عند الفقهاء وكل واحد من موضعه حقيقة).

قال التفزازاني: (تكون للتبيين أو للتبعية أو

(١) (المحصول لابن العربي ٤٣)

(٢) (البحر المحيط في أصول الفقه ١٩٢/٣)

(٣) (الواضح في أصول الفقه ١١١/١)

(٤) (أصول السرخسي ٢٢٢/١)

ميزت الشيء الذي يكون منه الباب عن غيره وقوله عز وجل: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) ميزت الرجس الذي يجب اجتنابه عن غيره، وكذلك قولك: ما جاءني من أحد ميزت الذي نفيت عنه المجيء.

وحكاه بدر الدين الزركشي وعقب بأن التبيين قدر مشترك بين الجميع، وقال: (أجاب الجمهور بأن معنى الابتداء مغمور في بعض المواضع، وغير مقصود، وفي بعضها لا يجيء إلا بتمحل).^(٤)

وإلى هذا مال القرافي، أي أنها حقيقة في التمييز، قال في نفائس الأصول بعد أن ذكر معانيها: (والحق عندي: أنها للتمييز؛ فقولك: سرت من الدار إلى السوق، ميزت مبدأ السير عن غيره، وقولك: باب من حديد، ميزت الشيء الذي يكون منه الباب عن غيره، وقوله عز وجل: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)، ميزت الرجس الذي يجب اجتنابه عن غيره، وكذلك قولك: ما جاءني من أحد، ميزت الذي نفيت عنه المجيء).^(٥)

وذهب البيضاوي رحمه الله إلى القول بهذا، معللاً لرايه في منهاج الأصول: (من لا ابتداء الغاية، والتبيين، والتبعض، وهي حقيقة في التبيين؛ دفعا للاشتراك).^(٦)

قال شمس الدين الجزري شارحا قول البيضاوي:

غيرهما، والمحققون على أن أصلها ابتداء الغاية، والبقاى راجعة إليها، وذهب بعض الفقهاء إلى أن أصل وضعها للتبعض دفعا للاشتراك).^(١)

جاء في تيسير التحرير: (من: تحقيق معناها فكثير من الفقهاء) كفخر الإسلام وصاحب البديع قالوا هي للتبعض وعلامته إمكان وضع لفظ بعض في موضعها وليس بمرادف له، إذ الترادف لا يكون بين مختلفي الجنس كالاسم والحرف وكثير من أئمة اللغة كالمبرد وغيره ذهبوا إلى أنها لا ابتداء الغاية ورجع معانيها إليه أي إلى ابتداء الغاية)^(٢)

الثالث: القائلين بأن الدلالة المحورية في (من) التبيين وقد يعبرون عنه بـ (التمييز). ومنهم فخر الدين الرازي، قال في المحصول: (المشهور أن لفظة من ترد لا ابتداء الغاية كقولك سرت من الدار إلى السوق وللتبعض كقولك باب من حديد وللتبيين كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان وقد تجئ صلة في الكلام كقولك ما جاءني من رجل والحق عندي أنه للتمييز)^(٣)

ثم برهن لما ذهب إليه من أن دلالتها المحورية التمييز بأمثلة منها قولك: سرت من الدار إلى السوق ميزت مبدأ السير عن غيره وقولك: باب من حديد

(١) (كشف الأسرار شرح أصول البزدوي/ لعلاء الدين البخاري ١٧٦/٢)

(٢) (تيسير التحرير حمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمر بادشاه الحنفي ١٠٧/٢)

(٣) (المحصول ٣٧٧/١)

(٤) (البحر المحيط في أصول الفقه ١٩٢/٣)

(٥) (نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي ٩٩٦/٣)

(٦) (منهاج الوصول إلى علم الأصول في أصول الفقه ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي ٩٢)

(قال المصنف إنها حقيقة في التبيين المطلق لأنها في ابتداء الغاية لبنت منشأ التبيين، كذلك في بيان الجنس، وفي التبويض بينت مقدار المأخوذ بالنسبة إلى المأخوذ منه، وإنما جعله حقيقة في التبيين العام لئلا يلزم من جعلها حقيقة فيما ذكر من المعاني الاشتراك، والأصل عدمه).^(١)

وعقب عليه الإسنوي في نهاية السؤل بقوله: (لو قال المصنف دفعا للاشتراك والمجاز لكان أولى)^(٢). وممن ذهب إلى أنها حقيقة في التبيين، لأنه قدر مشترك في جميع المعاني الصفي الهندي، ونعت هذا الرأي بأنه الأولى فقال في الفائق: (لابتداء الغاية، وأمارته في الغالب: صلاحية، ذكر الانتهاء في مقابلة. لتبيين الجنس، وأمارته: صلاحية إقامة اسم الموصول مقامه. وللتبويض، وأمارته: صلاحية إقامة البعض مقامه. وللصلة، وأمارته: أن حذفها لا يغير المعنى، وفي مجيئها صلة في الإثبات خلاف. والأولى: تجعل حقيقة في التبيين لوجوده في الشكل).^(٣)

ويلاحظ أن الفقهاء يستعملون مصطلح التمييز والتنويع مرادفا للتبيين. من ذلك قول عبد القاهر الجرجاني في درج الدرر: ({وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ} ولنختبرنكم بشيء، ولم يقل: بأشياء كراهة لإيهام تواتر الخوف

من جهات كثيرة ولم يكرر شيئاً؛ لأن حروف العطف تغني عن التكرار، و(من) للتنويع أو للتبويض).^(٤) الرابع: القائلين بأن الدلالة المحورية في (من) ابتداء الغاية والتبويض جميعاً وكل واحد في موضعه حقيقة وقال به أبو المظفر السمعاني: (أما من فمعناها ابتداء الغاية يقال سرت من الكوفة إلى البصرة وهذا الكتاب من فلان إلى فلان وهذا باب من حديد يعني ابتداء عمله من حديد قال سيبويه قد تكون للتبويض مثل قولهم هذه الخرقه من الثوب وهذا الرجل من القوم وقال غيره من حيث وجدت كانت لابتداء الغاية وقوله أخذت من ماله فقد جعل ماله ابتداء غاية وأخذ وإنما دل على البعض من حيث أنه صار ما بقي انتهاء له فالأصل واحد وكذلك قوله أخذت منه درهما وهذا كلام النحويين فيما بينهم فأما الذي تعرفه الفقهاء فهو لابتداء الغاية والتبويض جميعاً وكل واحد في موضعه حقيقة)^(٥) من العرض السابق واستعراض أقوال أئمة النحو وعلماء الأصول والمفسرين - فيما ينبغي أن يكون من المعاني معنى محورياً للحرف (من) تعود إليه بقية المعاني الفرعية بوجه من الوجوه وبطريقة من الطرق كالتأويل والتضمين _ يمكن أن نجمل أقوالهم فيما يلي:

القول الأول: أن (ابتداء الغاية) دلالة محورية للحرف

(١) (معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول في أصول الفقه ٢٦٥/١)

(٢) (نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ١٩٠/٢)

(٣) (الفائق في أصول الفقه ١١٥/١)

(٤) (درج الدرر في تفسير الآي والسور ط الفكر ٢٦٦/١)

(٥) (قواطع الأدلة في الأصول ٤١/١)

ذلك المعنى المحوري الذي قرره. من هذا قوله في الكتاب عن (الباء): (وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزید، ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله).^(١)

وفي القول في (على) يقول: (أما على فاستعلاء الشيء؛ تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه. ويكون أن يطوي أيضا مستعليا كقولك: مر الماء عليه؛ وأمريت يدي عليه. وأما مررت على فلان فجرى هذا كالمثل. وعلينا أمير كذلك. وعليه مال أيضا؛ وهذا لأنه شيء اعتلاه ويكون: مررت عليه، أن يريد مروره على مكانه؛ ولكنه اتسع. وتقول: عليه مال؛ وهذا كالمثل؛ كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه؛ فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل).^(٢)

وعند القول في حرف الجر (إلى) تراه يقول: (وأما إلى فمنتهى لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا. وكذلك حتى، وقد بين أمرها في بابها، ولها في الفعل نحو ليس لـإلى. ويقول الرجل: إنما أنا إليك، أي إنما أنت غاييتي، ولا تكون حتى ههنا: فهذا أمر إلى وأصله وإن اتسعت).^(٣)

وكأن سيبويه رحمه الله يرى أن لـ (من) مزية

(من) تعود إليه بقية المعاني الفرعية. ويتزعم هذا القول المبرد رحمه الله فهو أول القائلين به فيما ظهر لي من تتبع. وعليه جمع غفير من النحويين. القول الثاني: أن (التبعية) دلالة محورية للحرف (من) تعود إليه بقية المعاني الفرعية. وتزعم هذا القول السرخسي الأصولي، فهو أول القائلين به، وتبعه في القول بهذا العالم الأصولي البزدوي، وعلاء الدين البخاري، وحكاه التفتازاني.

القول الثالث: أن (التبيين) وقد يسمونه (تمييزا) دلالة محورية للحرف (من) تعود إليه بقية المعاني الفرعية، و. وتزعم هذا القول فخر الدين الرازي، وقال: هو الحق عندي، وتبعه القرافي، والبيضاوي، وشمس الدين الجزري، والإسنوي، والصفى الهندي، وحكاه بدر الدين الزركشي رحمهم الله جميعا.

القول الرابع: أن (ابتداء الغاية والتبعية والتوكيد) كلها دلالات محورية للحرف (من) تعود إلي واحد منها بقية المعاني الفرعية. وتزعم هذا القول سيبويه رحمه الله؛ فهو أول القائلين به، وهو منطوق النص الذي في أول المبحث قدمناه، وغيره مما تتبعناه.

وإنما أخرت هذا المذهب عن سابقه، وحقه التقديم، وجعلته رابعا لأنني أراه الصواب ومستحقا للتعليق عليه ولا ارتباط بما سيأتي من قول.

فيلاحظ أن سيبويه رحمه الله في كتابه لم يتعامل مع الحرف (من) عند معالجته كتعامله مع بقية حروف الجر عند تناولها، من جعله لتلك الحروف معنى محورا واحدا، وما خرج من ذلك فهو توسع عائد إلى

(١) (الكتاب ٤ / ٢١٧)

(٢) (الكتاب ٤ / ٢٣٠)

(٣) (الكتاب ٤ / ٢٣١)

وخصوصية لا يشركه فيها غيره من الحروف؛ فكثرة دورانه في كتاب الله وفي كلامهم، واتساع تصرفه جعلت له تلك الخصوصية والاستثناء. وهذا ما لمح به ابن جني في قوله: (فإن قلت: يكون من الحروف ما يصلح من المعاني لأكثر من الواحد نحو: (من) فإنها تكون تبغيضا وابتداء ولا تكون نفيا ونهيا وتوكيدا، وإن فإنها تكون شرطا ونفيا وتوكيدا. قيل: هذا إلزام يسقطه تأمله. وذلك أن (من) ولا وإن ونحو ذلك لم يقتصر بها على معنى واحد؛ لأنها حروف وقعت مشتركة كما وقعت الأسماء مشتركة ... مما اتفق لفظه واختلف معناه. وكما وقعت الأفعال مشتركة، نحو وجدت في الحزن، ووجدت في الغضب ووجدت في الغنى ووجدت في الضالة، ووجدت بمعنى علمت ونحو ذلك فذلك جاء نحو هذا في الحروف).^(١)

فهي عند سيبويه وابن جني من المشترك اللفظي، له دلالات ثلاث كلها دلالات محورية، وبقية المعاني الفرعية تعود لواحد منها. وانظر قوله في اللمع مطابقا به قول سيبويه: (فمعنى من الابتداء تقول سرت من البصرة أي ابتدأت السير من البصرة وتكون تبغيضا كقولك أخذت من المال أي بعضه وشربت من الماء أي بعضه وتكون زائدة دخولها كخروجها نحو قولك ما جاءنا من أحد أي أحد وما

رأيت من أحد أي أحدا).^(٢)

ويعقب أبو البركات عمر الكوفي في شرحه للمع بقوله: (ويكون التبغيض كقولك: أخذت من المال، أي بعضه، هذا مذهب سيبويه. قال أبو العباس المبرد: وليس هو عندي كما قال سيبويه؛ لأن قوله: أخذت من ماله، إنما جعل ماله ابتداء غاية ما أخذ. وكذلك: أخذت منه درهما، وسمعت منه حديثا، أي أول الحديث، وأول مخرج الدراهم فيكون عند أبي العباس لابتداء الغاية، ودلالته على التبغيض عنده من حيث ما هي انتهاء، وهذا مذهبه فاعرفه. وعند سيبويه إنها تكون للتبغيض في هذا مجردة عن الابتداء).^(٣)

ويؤيد هذا القول - أعني أن ابتداء الغاية معنى محوريا مستقلا، تتبعه معان أخرى فرعية، وكذا التبغيض معنى محوريا مستقلا، تتبعه معان أخرى فرعية، وكذلك الزائدة للتوكيد - ما نراه عند أكثر علماء أصول الفقه المحققين، القائلين بأصالة (من) في التبغيض كأصالتها في ابتداء الغاية، واندراج معنى التبيين (التمييز) فيه فكأنه معنى فرعي له، كما قال المالقي: (وكثيرا ما تقرب التي للتبغيض من التي لبيان الجنس، حتى لا يفرق بينهما إلا بمعنى خفي).^(٤)

(١) (اللمع ٧٢)

(٢) (البيان في شرح اللمع ٢٤٥).

(٣) (رصف المباني ١٤٣)

(٤) (الخصائص ١١٢/٣)

كما يؤيد لمح الاسمية فيها صحة مجيء (بعض) وهي اسم بدلا عنها، وإلا كيف يعاقب الاسم الحرف أو يرادفه؟ إذا الترادف لا يكون بين مختلفي الجنس. قال ابن عصفور: (لأن الأسماء قد تدل على معنى في غيرها، ألا ترى أنك إذا قلت: قبضت بعض الدراهم، أدت بعض من المعنى في الدراهم ما تؤديه (من) إذا قلت: من الدراهم).^(٣)

قال ابن مالك: (وحسن في موضعها بعض).^(٤) وقريب منه إذا حسن موقعها (الذي) وذلك إذا جاءت لبيان الجنس وقد أسلفنا بأن التبيين مندرج في التبعض، قالوا علامتها: أن يحسن مكانها (الذي). قال أبو الفداء: (والتي للتبيين، هي التي يحسن مكانها الذي نحو قوله تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) أي الرجس الذي هو وثن).^(٥) قال ناظر الجيش في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: (كون «من» لبيان الجنس، المنقول عن الشلوبين: أنه ينكر أن تكون للبيان بالوضع، قال ابن عصفور، يتخرج على أن يكون المراد بالرجس: عبادة الوثن؛ فكأنه قيل: فاجتنبوا من الأوثان الرجس الذي هو العبادة؛ لأن المحرم من الأوثان إنما هو عبادتها).^(٦)

ولنا وقفة مع دلالة (من) التي للتبعض، فهي الدلالة الأكثر دورانا وتصرفا في المعاني؛ ولذا نرى بعض النحويين يميل إلى أنها بهذا المعنى قد تنقصر قميص الاسمية في بعض استعمالاته. وقد ألمح إلى هذا ابن جني في سر صناعة الإعراب عند بيت النابغة:

كأنك من جمال بني أقيش ... يققع خلف رجله
بشن

بقوله: (أي جمل من جمال بني أقيش، وغير ذلك مما يطول ذكره. فالجواب أن حذف الموصول وإقامة الصفة مقامة على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض، وأما قوله: كأنك من جمال بني أقيش فإنما جاز ذلك في ضرورة الشعر، ولو جاز لنا أن نجد (من) في بعض المواضع قد جعلت اسما، لجعلناها هاهنا اسما، ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه).^(١) وجاء في مجالس ثعلب: (لم تقع "من" في موضع الاسم إلا في ثلاثة مواضع: جادت بكفي كان من أرمى البشر وقوله:

ألا رب منهم من يقوم بمالكا
وقوله:

ألا رب منهم وادع وهو أشوس).^(٢)

(٣) (شرح جمل الزجاجي ١/١٠٠)

(٤) (شرح التسهيل ٣/١٣٥)

(٥) (الكناش في فني النحو والصرف ٢/٧٤) وانظر (الجنى الداني ٣٠٨ وما بعده)

(٦) (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/٨٨٩)

(١) (سر صناعة الإعراب ١/٢٩٣)

(٢) (مجالس ثعلب ٤٤٥)

الخاتمة

من العرض السابق نستخلص مايلي:

إن نسبة النيابة إلى الكوفيين كما يتداولها الدارسون لا تصح هكذا على إطلاقها، فقد رأينا من أئمة البصريين من يقول بها، ويخرج أقوالا عليها، من ذلك قول الخليل في العين: (فثر: الفاثور عند العامة الطست خان، وأهل الشام يتخذون خوانا من رخام يسمونها الفاثور، قال: (والأكل في الفاثور بالظواهر) وقوله: في الفاثور، أي على الفاثور، كما قال تعالى: (وَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ)، أي على جذوع النخل). وفي الصحاح أن يونس يرى جواز النيابة، جاء فيه: (وزعم يونس أن العرب تقول: نزلت في أبيك، يريدون عليه. وربما استعمل بمعنى الباء). وقال سيبويه في الكتاب: (وأما عن فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفا تاركا له قد جاوزه. وقال: قد سقاه عن العيمة... وقد تقع من موقعها أيضا، تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة). و قال الأخفش : (وتكون "إلى" في موضع "مع" نحو {من أنصاري إلى الله} كما كانت "من" في معنى (على) في قوله {وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ} أي: على القوم، وكما كانت الباء في معنى "على" في قوله "مررت به" و "مررت عليه". وفي كتاب الله عز وجل {مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ} يقول "على دينار". وكما كانت "في" في معنى "على" نحو {في جذوع النخل} يقول "على جذوع النخل". وزعم يونس أن العرب تقول: "نزلت

فعلامتها: صحة وقوع الموصول موقعها مع ضمير

يعود على ما قبلها إن بينت معرفة، كقوله تعالى:

{فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ} أي: الذي هو الأوثان. لأن الرجس جنس عام يشمل الأوثان وغيرها. فإن بينت نكرة فعلامتها: أن يقع موقعها الضمير وحده، كقوله تعالى: {يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ} أي: هي ذهب. (١)

وما سبق يقوي جعل (التبعية) معنى محوريا غير مندرج في ابتداء الغاية، فهو من قبيل المشترك اللفظي، فهذا منطوق نص سيبويه رحمه الله، ف (من) بهذا المعنى أخذت خصوصية امتازت بها عن بقية المعاني، وجعلنا الاسمية حاضرة في بعض تصرفاتها في السياق يخلصنا من تأويلات النحاة وتخريجاتهم البعيدة عن روح اللغة، وعلى وجه الخصوص ما جاء من تأويلاتهم وتخريجاتهم لأي من الذكر الحكيم جاءت كأنها ناقصة المسند إليه كقوله تعالى: (مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ) وقوله تعالى: (وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ) وقوله تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِّ الْمُرْسَلِينَ) وأمثله في القرآن الكريم وكلام العرب كثير.

وجميع ما وقفت عليه من مثل هذا لا تخرج فيه (من) عن معنى التبعية.

(١) (انظر تعجيل الندى بشرح قطر الندى ٢١٤)

في أبيك" تريد "عليه" وتقول: "ظفرت عليه" أي "به" و "رضيت عليه" أي: "عنه". وعند المبرد في المقتضب والكامل مثله، وهو قول مشهور عند ابن السراج كما مر في ثنايا البحث.

إن نسبة التأويل والتضمين إلى البصريين لا تصح كذلك على إطلاقها، فمن كبار نحاة الكوفة من قال بهما، وعول عليهما في تخريجاته، من نحو ما نراه عند الفراء، حين يقول بالتأويل: (وقوله) (وَأَصْلَبَتْكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) يصلح (على) في موضع (في) وإنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) وصلحت (على) لأنه يرفع فيها فيصير عليها). وفي موطن آخر يقول بالتضمين، من نحو قوله: (ومنه قوله: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم). وقوله: (وَكأن قوله (اهْدِنَا الصِّرَاطَ) أعلمنا الصراط، وكأن قوله: اهدنا إلى الصراط أرشدنا إليه والله أعلم بذلك).

وتبين لنا من البحث أن سيبويه رحمه الله عند معالجته لمعاني حروف الجر كان يميل إلى جعل معنى واحد للحرف، يجعله دلالة محورية تتجذب إليه بقية المعاني الفرعية بتأول أو تضمين، فيجعل التوسع في الفعل، وما خرج عن هذا فشذوذ. ولم يخرج عن مذهبه هذا إلى عند معالجته لمعاني الحرف (من).

كما أثبت البحث أن سيبويه قد جعل لـ (من) ثلاثة معان، كلها دلالات محورية (ابتداء الغاية،

والتبويض، والتوكيد)، كل معنى قائم برأسه لا يشركه فيه غيره، وبقية المعاني الفرعية تعود لواحد منها، فهو عنده من المشترك اللفظي، ولم يوافق سيبويه من نحاة البصرة إلا ابن جني، فهو يوافق سيبويه بقوله: (وذلك أن (من) و(لا) و(إن) ونحو ذلك لم يقتصر بها على معنى واحد؛ لأنها حروف وقعت مشتركة كما وقعت الأسماء مشتركة ... مما اتفق لفظه واختلف معناه. وكما وقعت الأفعال مشتركة، نحو وجدت في الحزن، ووجدت في الغضب ووجدت في الغنى ووجدت في الضالة، ووجدت بمعنى علمت ونحو ذلك فذلك جاء نحو هذا في الحروف). وكذا أبو البركات عمر الكوفي في شرحه للمع بقوله: (ويكون التبويض كقولك: أخذت من المال، أي بعضه، هذا مذهب سيبويه. قال أبو العباس المبرد: وليس هو عندي كما قال سيبويه؛ لأن قوله: أخذت من ماله، إنما جعل ماله ابتداء غاية ما أخذ. وكذلك: أخذت منه درهما، وسمعت منه حديثاً، أي أول الحديث، وأول مخرج الدراهم فيكون عند أبي العباس لابتداء الغاية، ودلالاتها على التبويض عنده من حيث ما هي انتهاء، وهذا مذهبه فاعرفه. وعند سيبويه إنها تكون للتبويض في هذا مجردة عن الابتداء)، وتبعة في هذا كثير من الأصوليين كما سبق في موطنه من البحث.

جعل سيبويه دلالة (التبويض) معنى محوريا وهذا منطوق كلامه في النص الذي تناوله البحث

بالتحليل، وما ذاك إلا لما رآه في هذه الدلالة، من كثرة دورانها وتصرفها في التراكيب؛ ولذا نرى بعض النحويين يميل إلى أنها بهذا المعنى قد تنقصر قميص الاسمية في بعض استعمالاته. وقد ألمح إلى هذا ابن جني في سر صناعة الإعراب بقوله: (وأما قوله: كأنك من جمال بني أقيش فإنما جاز ذلك في ضرورة الشعر، ولو جاز لنا أن نجد (من) في بعض المواضع قد جعلت اسماً، لجعلناها هاهنا اسماً، ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه). ومثله عند ثعلب في مجالسه كما مر.

المصادر والمراجع

ـ أحكام القرآن: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

ـ الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

ـ الأشباه والنظائر عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ) المحقق: عبد العال سالم مكرم الطبعة الأولى ١٤٠٦-١٩٨٥ مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان.

ـ الأزهية في علم الحروف، علي محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣ هـ ١٩٩٧ م.

ـ أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣ هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت.

ـ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج المحقق: عبد الحسين الفتلي الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

ـ الإيضاح في شرح المفصل أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق عبدالله إبراهيم محمد، ناشر: دار سعدالدين دمشق - سورية.

ـ البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الناشر: دار الكتبي الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

ـ البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ) المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

ـ بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد

فاخر وآخرون الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ .

_توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر: دار الفكر العربي الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

_تيسير التحرير: محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي الناشر: مصطفى البابي الحلبي - مصر ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.

_جامع البيان في تأويل القرآن = تفسير الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري المحقق: أحمد محمد شاكر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

_الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩ هـ) المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

_حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسمَّاة: عناية القاضي وكفاية الرّاضى على تفسير البيضاوي: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر

شمس الدين ابن قيم الجوزية الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

_البيان في شرح اللمع، عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق علاء الدين حموية، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م.

_لتحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس سنة النشر: ١٩٨٤.

_التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأندلسي المحقق: د. حسن هنداي الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا الطبعة: الأولى.

_تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين المحقق: محمد كامل بركات الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر سنة النشر: ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧.

_تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، دار الجوزي، السعودية- الدمام، الطبعة الثانية، ١٤٣١ هـ .

_تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن .

_تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد

علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ) المحقق: د. محمد الدالي تقديم: د. شاکر الفحام (رئيس مجمع دمشق) الناشر: دار صادر الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).

شرح التلويح على التوضيح: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: ٧٩٣ هـ) الناشر: مكتبة صبيح بمصر الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ > شرح جمل الزجاجة لابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، تحقيق صاحب أبو جناح، جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨

الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩ هـ) دار النشر: دار صادر.

حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢ هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة.

دَرْجُ الدُّرَر في تفسير الآي والسُّور: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١ هـ) محقق القسم الأول: طلعت صلاح الفرخان محقق القسم الثاني: محمد أديب شكور أمير الناشر: دار الفكر - عمان، الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤.

سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

سفر السعادة وسفير الإفادة: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن،

الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ) الناشر: دار الكتاب الإسلامي الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش - محمد المصري الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر،

شرح الكافية رضي الدين الاستراباذي. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، طبعة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.

شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البياضوي = حاشية الشّهاب على تفسير البياضوي الفائق في أصول الفقه المؤلف: صفى الدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي الهندي الشافعي (المتوفى: ٧١٥ هـ) المحقق: محمود نصار الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

قواطع الأدلة في الأصول: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/١٩٩٩ م.

بيروت - لبنان عام النشر: ٢٠٠٠ م.

_اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) المحقق: فائز فارس الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت.

_مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبوعات سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف- مصر.

_مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

_المحصول: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

_المحصول في أصول الفقه: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ) المحقق: حسين علي اليدري - سعيد فودة الناشر: دار البيارق - عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

_معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله

بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر الطبعة: الأولى.

_معاني القرآن للأخفش أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراة الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

_معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول إلى علم الأصول، شمس الدين محمد بن يوسف الجزري، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م.

_مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، بيروت ط ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

_المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة. الناشر: عالم الكتب. - بيروت.

_منهاج الوصول إلى علم الأصول في أصول الفقه، ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م.

الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

الواضح في أصول الفقه: أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، (المتوفى: ٥١٣هـ) المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

النحو الوافي: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ) الناشر: دار المعارف الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

نفائس الأصول في شرح المحصول: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ) المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: عبد الرحيم بن

The Central Meaning of the Arabic Preposition min (from) in Sibawaih's Work

Dr. Ibrahim al-Faifi
Department of Arabic
King Abdulaziz University

Research. findings. the research revealed that Sibawaih realized that the preposition min cannot be considered to have one central meaning which is the case with any Arabic preposition. Sibawaih did actually identify some more meanings of min which have been also recognized by Ibn Jinni (died 392 Hijri). Other grammarians think that min can only mean ibtidā' alghāyah (beginning of the target). Sibawaih also stated that it is possible for min to be considered as a noun when it has the meaning of tab'īdh some of all.

Key words: Arabic grammar, Arabic prepositions, Sibawaih.